الفصل الثاني

مصطفى مرعي

يونيه ١٩٠٢ – ١٩٨٧

"إلى المحاماة مهنة الكرامة والحرية والكفاح"

مصطفى مرعي

obeikandl.com

المحاماة مهمة حياة

مثل مصطفى مرعي في تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر في ساحات القضاء وفي المجلس التشريعي وفي الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل في القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهي "الكرامة والحرية والكفاح". ومثل في المحاماة خصائص القضاء التي بلغ فيها القمة وهي تقديس "المشروعية" والكفاح من أجل "الحرية".

وبهذا المزاج المطلوب في عصره، وفي كل عصر، والذي ما يزال غرضًا مطلوبًا من القضاء بمصر، بلغ مصطفى مرعي أوجه. وما يزال مكانه في انتظار ما يشغله.

بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء في عدل السماء، نبتت في قلبه وهو حدث غريزة "المحاماة عن العدالة" – فكانت المحاماة والعدالة تتموان معه، حتى صارتا طبعًا فيه. وأمسى يقينًا عنده، أن الظلم سحابة تنقشع، وأن العدل في آثارها ينهمر كالغيث المنظر. ومن هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه في فلك واحد. فقضى حياته بينهما جيئة وذوبًا، حتى إذا استوى في آفاقه في منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل القضاء الذي تضيق عليه كراسي القضاء، وتتسع له ساحاته، وتتعالى فيها صيحاته، مناديًا بالعدل، معاديًا للظلم والجهل، حتى إذا كان عضوًا في مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب في وجه الملك حتى خلع..

وهو صنيع لم يصنعه أحد في تاريخ مصر.

ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره في تاريخ أمة، أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم.

والذي ألهم مصطفى مرعي في حداثته "مهمة حياته" كان أفظع اتهام يتهم به رجل. يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر، في يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط. وهي مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة.

* * *

كان أبوه في فاتحة هذا القرن عمدة الجزيرة الخضراء مركز فوة من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذي نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده. تذابح أهلها وأهل قرية مجاورة. وصمم أهل القرية – على مألوف المتنازعين – أن يتهموا الرءوس في دم قتلاهم. وحشر الشيخ مصطفى مرعي وأهل قريته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أيامًا.

وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوي نفسه. وكان في أسفل القفص صبي صغير لم يحفل به الشرط من صغره، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات، والمحامي العظيم يترافع، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبي وفمه، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جزءًا من جبة أبيه بأسنانه.

ولما قضي بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم في خيال الفتى الناشئ وتوثقت صلاته الفكرية بالمحامي العظيم، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغدى آماله، ومراح أحلامه... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاء، وينصرف بكله إلى صناعته، فيكون أقوى أصوات المحامين في سنة ١٩٥٠، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوي في سنة ١٩٤٠. وازدادت علاقتهما وثاقة في إبان صعود نجمه، وبارك شيخ المحامين خطواته وهو في مطلع حياته.

وفي مدرسة الحقوق برزت مواهبه وشخصيته. يقول شاهد عيان [٢٧]: "كان مقهى مدرسة الحقوق ندوة للطلبة، يأتمرون فيه ويتشاورون. وذات صباح كان جالسًا بهذا المقهى وعلى قيد خطوتين مني جلس زعماء الطلبة يديرون بينهم الأحاديث ويتناقلون الخطط والتدابير. وإذا بواحد منهم يشير إليّ بإيماءة طرف لم يخفها احترسوا. فإن إلى جوارنا خصمًا لنا... ولعل بعض الحاضرين قد وافقوا على هذا الرأي ولكن واحدًا منهم اعتورت طلاقة وجهه مسحة من العبوس.. ثم بدأ يتحدث في هدوء وخفوت وتحدث عاتبًا ثم لائمًا. ثم أخذ يتناول حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإنسان في اختيار الطريق الذي يتلاءم مع نفسيته مدافعًا عن ذلك الذي وجهت إليه تلك الإشارة النابية، وحين عورض اندفع في صوت متهدج يؤيد آراءه ويقول: إن اختلاف الآراء دليل على حيوية الأمة، وبرهان على محاولات كريمة تنشد الوصول إلى الحق.. فليؤمن كل منا بما آمن وهذا خير. أما عبادة الأشخاص والتسابق على ما يقولون وتقديس ما يصنعون فإنها علامة إسفاف متهافت يصيب الأمم والشعوب... إنه مصطفى مرعي).

* * *

وفي سنة ١٩٢٣ بلغ الواحدة والعشرين – فهو من مواليد ١٩٠٢/٦/١٨ – تخرج ثم قيد اسمه في جدول المحامين فبدأ التمرين بالإسكندرية، في مكتب المرحوم الدكتور مرسي محمود وكان محاميًا تخرج في مصر وسافر إلى أوروبا فحصل على الدكتوراه في الحقوق. واقترن المحامي الكبير باسم محاميه الصغير تحت التمرين من أكثر من ناحية... فلقد خرج المحامي الصغير من تمرينه بزواجه من بنت أستاذه.

(٢٧) المرحوم الشاعر عزيز أباظة في استقبال الأستاذ مصطفى مرعي عضوًا في مجمع اللغة العربية.

obeikandl.com

القاهرة في ١٧ مارس ١٩٢٩

سيدي الأستاذ العزيز ،

للعطف الكريم الذي أبديتموه نحوي في هذه المرحلة الخطيرة من حياتي ، للعناية الفائقة التي هي أقرب إلى حمية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامي ، للكلمة الأبوية التي رددت إليّ الحرية السليبة — كيف أجد ألفاظاً مطيعة تعرب عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء ؟

اقبلوا تبيان شكري وإن كان التبيان ضئيلاً واعتدوا عليّ بتقبل هذه الورقة الصغيرة التي أودعكم خطابي بكل خجل

مع فائق الاحترام

« ي ش »

ثم استقل بمكتب لم يلبث إلا خمس سنوات حتى كان مكتبه في سنة ١٩٢٨ – بعد مكتب الأستاذ عبد الفتاح الطويل – بالإسكندرية أكبر مكتب محام يشتري دوسيهات قضايا الجنايات حسبما شهد رجال قلم النسخ بمحكمة استئناف القاهرة.

لكنه لا يلبث أشهرًا في سنة ١٩٣٢ حتى يجد نفسه مدعوًا من وزير العدل – علي ماهر – ليلى القضاء في الإسكندرية ذاتها، قاضيًا لنظام جديد من أدق أجهزة القضاء وأحوجها إلى الدرجة والفقه العميق وأفعلها في إقامة العدل ولذلك بدأ بقضاة صاروا أساطين رجال القضاء هو القضاء المستعجل، يومئذ بعث إليه شيخ المحامين التهنئة التالية.

ولدنا الأستاذ مصطفى مرعي

"لما علمت من الجرائد بتعينكم قاضيًا في المحاكم اعتراني إحساسان متناقضان أحدهما الغبطة والسرور لعلمي أن هذا التعيين جاء طبقًا لرغبتكم. والآخر إحساس الأسف لحرمان المحاماة ما شاب بدأ حياته فيها وهو مثال الأدب والاستقامة والأهلية.

وأعتقد أن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذي كنت تشغله فيا خاليًا إلى زمن طويل، وإني أعتقد أنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة أدام الله لك التوفيق".

وحسب قاضٍ أو محام شاب أن يقول له شيخ المحامين: إن مكانك سيظل خاليًا مهما كثر عدد الحامين، أو يقول له إنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة.

ومن عظمة الفكر، واستقرار شخصية مصطفى مرعي ووحدتها في كل الظروف، أن يعلن الهلباوي في سنة ١٩٣٢، بعد بضع سنين من عمل مصطفى في المحاماة، حقائق ستشهد بصحتها الأمة كلها طوال نيف وخمسين عامًا بعد ذلك ويسجلها لحسابه – وهو في السبعين – مجمع اللغة العربية إذ يدعوه لعضويته.

لكن من يقبل – بكله – على القضاء لا يكفيه للأهلية نبوغ المحاماة. فالقضاء كله يدور حول المسئولية مدنية أو جنائية. وإذا كانت المسئولية الجنائية بحرًا هادئًا يؤمن السبح فيه، فالمسئولية المدنية جماع القانون المدني، وأساس القضاء. ولهذا كان من الأمانة في احتمال المسئولية ومن الشجاعة التي ركبت في طباع مصطفى مرعي، أن يتزود للأمر بزاده اللازم له فينكب انكبابًا على الدراسات المدنية، ثم لا يلبث أن يتصدى للتأليف في المسئولية المدنية ذاتها.

وهذا التصدي للتأليف يشير إلى صميم منهاجه: وهو اتخاذ الأهبة لكل عمل والتقدم فيه بأدواته. وهذا المنهج "التكنولوجي" بمثل الإفصاح السلوكي عن حقيقة نفسه. فهي مؤلفة من شطرين هما القوة والصدق وإن ظللهما الحياء أو الأدب.

ومن التعبير الصادق عن نفسه تذكر المحاماة وهو قاض ومؤلف وأشار إلى معزة الزملاء. ومن القوة في نفسه اقتحم عالم التأليف في أدق المواضيع وأشاد في الناس يومذاك بخصائص المحاماة. فلقد استفتح الكتاب بإهدائه (إلى المحاماة مهنة الحرية والكرامة والكفاح. ذكرى عهد سعد بين رفاق أعزاء) وما هي تحية القاضي وهو في كرسيه، ولا تحية المؤلف وهو يقدم كتابه لقراء متعطشين، ففي هاتين التحيتين مظنة كبرياء أو استعلاء، وإنما هي تحية نفس صادقة تتطلع إلى أعلى حيث زمالة السلاح التي تمضي عليها السنون وتتجدد بالعودة إلى السلاح. ونفس قوية قادرة على الإبداع في كل معترك نزلت إليه.

ومنا كان أفق هذه الزمالة أعلى من غيرها، إلا لآمال الأمة التي تفرض على أفرادها أن يتكلموا ولو سكت الناس، وأن يرفعوا عاليًا أعلام العدالة إذا تقامأ الناس، ويقفوا مواقف الشجاعة إلى جوار المنصة التي يجلس عليها القضاة، يمدون إليهم عونهم. أو يشدون أزرهم بالجهد العقلي حينًا، والبدني أحيانًا، وبمبدأ التضحية على الدوام.. فهم بهذا وحده حماة الحرية والكرامة والكفاح.

ومن وحدة الشخصية واستقامة الطريقة كذلك ما شهد به زميل حياته – في القضاء وفي مجمع اللغة العربية – الرئيس عبد العزيز محمد إذ قال يوم تأبين مجمع اللغة لمصطفى مرعي:

وما كاد يتولى القضاء حتى أحس ما يشكو منه القضاة، فدعا لعقد مؤتمر لتأييد مطالبهم وكان أهمها وجوب استقلال القضاة ومد الحصانة المقصورة إذ ذاك على المستشارين إلى القضاة بجميع درجاتهم؛ ونشرت الصحف أمر المؤتمر. فدعا وزير العدل – وكان إذ ذاك أمين أنيس باشا – دعا الفقيد ولفيفًا ممن أيدوه. وكنتُ واحدًا منهم، ولما قابلنا الوزير واجهنا بأنه لا داعي لعقد المؤتمر قائلاً إن الحكومة غير مستعدة – بتاتًا – لمناقشة مد حصانة المستشارين إلى القضاة. فناقشه الفقيد دون جدوي. وعلى ذلك رؤي العدول عن عقد المؤتمر. ورغمًا من ذلك قررت وزارة العدل نقل الفقيد من الإسكندرية إلى الفيوم وندبته في محكمة جزئية صغيرة مما عدّه القضاء إجراءً تأديبيًا مقنعًا. لكن لم ينل ذلك منه شيئًا. فقد قالوا قديمًا إن الرجل العظيم كالشعلة تضربها فتزداد اشتعالاً)

وهذه الواقعة في ثلاثينيات حياته تريكه رأى العين في طول حياته: مطالبًا باستقلال القضاء سبّاقًا إلى استصدار قانونه الذي ستصدره حكومة شعبية فيما بعد، ومدافعًا عنه، ومضحيًا في سبيله براحته في داره بالإسكندرية وقد كان بقاؤه فيها شرطًا منه على وزارة العدل عند تعيينه.

وضع هذا الكتاب (المسئولية المدنية) وهو قاض في الدرجة الثانية، في الثلاثينات من القرن ومن العمر، فنقله كتابه بين رجال القانون، من قاض عادي في القضاء الابتدائي إلى رجل القانون غير العادي، في كل مستويات القانون والقضاء، وصيره جد له وتعمقه في استعراض آراء الشراح وأحكام محكمة النقض الفرنسية وعشرات الكتب والرسائل بين فرنسية ومصرية. واحدًا ممن ترجع إليهم الكتب والأحكام.

وحسبك أن تستعرض الأقوال في صلب الكتاب والأسماء في الهوامش واحتجاجه عليهم، واحتجاجه بهم، لتعرف مكانه ومكان من كان يسبر أغوراهم ويدير حواره القانوني معهم: بلانيول وربيير – إسمان – لالو – الأوان مازو – جاردنا – كولان وكابتان – بودوان – سوردا – جوسران – بودري وبارد – فاهل – ديموج – جارسونيه – جيني إلخ.. وإلى جوارهم أسماء كامل مرسي – السنهوري – أبو هيف – حامد فهمي – أحمد نشأت – فتحي زغلول – حلمي بهجت بدوي – وإلى جوار هؤلاء كبار الكتاب الأجانب العاملين بمصر مثل دي هلس ومسينا.

لكن الذي يبده قارئ كتاب "المسئولية المدنية" لمصطفى مرعي هو الانعكاس الصادق لنفسه: القوة والصدق.

فهو من القوة يتخذ دائمًا موقفه الخاص من كل فقه، ويعلن أسبابه، ولا ينحني للنصوص إذا ناقض منحاها، فينحى عليها باللائمة.

وهو من الصدق لا يملك أن يخفى ما في دخيلة نفسه فيميل، من خلال التزامه القانوني، إلى الذين لا حيلة لهم، أو المستضعفين، في مسئولية المدرسة، والحكومة أو الدولة، وإلى تقييد الحقوق حتى لا يضر أصحابها بالآخرين، كتقييد فسخ الخبطة، أو الملكية. كل أولئك مع الأمانة العلمية التي يتراءى مصداقها في مراجعته الأحكام الأخيرة في سنة ١٩٣٤ إذ يقدم كتابه للمطبعة سنة ١٩٣٥.

أما أسلوب الكتابة ففي طليعة الأساليب التي كتب بها أساطين القانون في الأمة العربية "عبد العزيز فهمي – عبد الرازق السنهوري – أحمد أمين المستشار وأستاذ القانون الجنائي – مصطفى مرعي".

ولقد انقضى على ظهر هذا الكتاب أربعون عامًا فلم يجله عن مكانه مرجع بعده، مع تتابع التأليف وتعاظم أقدار المؤلفين.

وكان طبيعيًا أن تنتقص الأعوام الثلاثة التي أنفقها في القضاء الابتدائي كل مدخراته من المحاماة. وأن يضطر عند تقديم كتابه إلى المطبعة إلى عقد سلفة في بنك مصر، يوقعها – بحسب قانون البنك – اثنان. وكان الثاني صديقه ورفيق حياته القاضي محمد أحمد غنيم.

بل قد يبدو أن اشتغاله بتأليف هذا الكتاب هو الذي أبقاه في القضاء حتى سنة ١٩٣٦. فهو لم يطق أن يبقى بعد دخوله أشهرًا فاستقال، مع أن الوزارة عينته عضوًا في التفتيش القضائي ليقدر جهود الزملاء، وهو – بعد – في بداية سلم القضاء.

والذين يعرفون حرص وزارة العدل في صدد التفتيش على أعضائها يعلمون أن ذلك كان سبقًا غير عادي لقاض غير عادي.

ذلك ما عبر عنه بعد نحو أربعين عامًا زميله في المجمع الأستاذ عبد العزيز محمد الرئيس السابق بمحكمة النقض بقوله (كان هذا التقدير عظيمًا لم يسبق إليه).

* * *

استقال مصطفى مرعي من القضاء كأن القضاء لم يسع جهده. واتخذه مكتبًا للمحاماة في القاهرة لأن الإسكندرية لم تعد تتسع لنشاطه وهي العاصمة الثانية للدولة.

في هذه الفترة تولى التدريس في كلية الحقوق فافتتن به الشباب، كما عرفته محاكم مصر، من أقصاها إلى أقصاها، وعرفه كل صنوف الموكلين حتى عرف الثراء العريض في فترة قصيرة نسبيًا [٢٨].

(٢٨) في هذه الفترة قصد إلى عبد العزيز فهمي في قريته – وكان قد بلغ سن التقاعد – وبعد العشاء أخرج ملفًا واستمر يعرض وقائعه على صاحب الدار حتى استيقن رأيه. فعرض عليه ثلاثة آلاف جنية (في الثلاثينات من القرن العشرين) أتعابًا لقبول المرافعة في القضية. قال عبد العزيز باشا: إنك تعرف ما قلته عن مكانة

ولا يتسع المقام للتفصيل إلا أن يكون حقًا للكاتبة الشهيرة "مي زيادة" [٢٩] أن نخص قضيتها بكلمات: فهي حقيقة مؤلمة صورتها الإذاعة البريطانية سنة ١٩٧٤ في الاسم الذي أطلقته على مسلسلتها الطويلة (الطمع المجنون).

أما القضية فحاصلها أن الذين طمعوا في أموالها أدخلوها مستشفى العصفورية بلبنان ثم توصلوا إلى الحجر عليها. لكن كبار المفكرين هناك استطاعوا إخراجها من المستشفى وهرب بها إلى مصر. ثم الالتجاء إلى مصطفى مرعي. فأفتى المتحدثين معه باسم الكاتبة الكبيرة بأن تلقي محاضرة في الجامعة الأمريكية بقاعة إيوارت التذكارية – دون أن تعرف عن سبب إلقاء المحاضرة إلا أنه طلب من الجامعة الأمريكية – فإنها لو عرفت أنها طريقة للدفاع في القضية كانت ستمتنع – فاختارت فلسفة نتشه وما أعقدها! واختارت منها أصعب مواضيعها وهو (عش في خطر).

وفي اليوم التالي لإلقاء المحاضرة ازدحمت أعمدة الصحف، بالتعليق على الموضوع وخطره. وعلى عودة الكاتبة الكبيرة إلى مكانتها بين الأمة. واستعرضت مؤلفاتها (باحثة البادية – عائشة التيمورية – أزهار الحلم الفرنسية – إلخ.. إلخ) وكان استئناف الحجر قد تحددت له

المحاماة لدى افتتاح محكمة النقض. لكنك ستوافقني على أن عدم رجوعي للمحاماة أجدى على النظام القضائي.

قال مصطفى مرعي: أيذن لي بأن نتداول. لا أن نتجادل.

قال عبد العزيز باشا: لا آذن

وسيرة عبد العزيز فهمي في "سيادة القانون" مضرب الأمثال. ومنها حكمه في أواخر سنة ١٩٣٢ برفض الطعن بالنقض فيما اشتهر (بقضية البداري) لعدم وجود مخالفة للقانون في الحكم المطعون فيه لكنه أمر بتبليغ وزارة العدل بوقائع التعذيب الذي وصفه حكمنه بأنه (إجرام في إجرام) وجرى التحقيق في البلاغ وانتهى أمره بتخفيف الحكم على الطاعن واستقالة رئيس الوزارة ليتخلص من وزير العدل ثم تعثرت محاولات رئيس الوزراء للبقاء بوزارة جديدة فسقطت وزارته.

وكان هذا الرئيس إسماعيل صدقي باشا الذي أنشأ محكمة النقض وعين عبد العزيز فهمي رئيسًا لها.

(٢٩) (١٨٨٥ – ١٩٤١) بنت الصحفي اللبناني إلياس زيادة صاحب صحيفة المحروسة التي كانت تصدر بالقاهرة في أوائل القرن العشرين. يطلقون عليها (ملهمة الأدباء) كان لها صالون أدبي، من رواده لطفي السيد – شبلي شميل – الشيخ مصطفى عبد الرازق – صادق الرافعي – عباس العقاد – أمين الريحاني – أهداها لطفي السيد مصحفًا سنة ١٩١٣ لتبدأ تصحيح لهجتها العربية فصارت من خطبائها. كما أتقنت الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وترجمت كثيرًا منها.

جلسة، وظهر أن شيخًا من مشيخة القضاء قد حضر المحاضرة دون أن يعرف أن قضية للآنسة مي ستنظر عنده هو المرحوم الشيخ محمد بك مروان.

ولما قضى المجلس الحسبي الأعلى برفع الحجر قال: إنها أعقل من أكبر العقلاء..

وكتب لطفي السيد، وجبران خليل جبران وأمين الريحاني وأمثالهم إلى مي مشهورة. ورثاء العقاد لها أبلغ مراثيه – أما رثاؤها للزعيم سعد زغلول فيعتبر آية في الشعر المنثور بين شعر شوقي وحافظ.

لكن مصطفى مرعي ظفر بتقدير وتعبير لم يظفر ببعضه أحد من زملائها الأدباء: أنها، هي، كتبت إليه بخطها، الكتاب المنشورة صورته في الصفحة التالية.

سيدي الأستاذ العزيز،

للعطف الكريم الذي أبديتموه نحوي في هذه المرحلة العسيرة من حياتي، للعناية الفائقة التي هي أقرب إلى حمَّية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامي، للكلمة اللوذعية التي ردَّت إليَّ الحرية السليبة – كنت أجدُ ألفاظًا مليئةً حياةً تُعربُ عما أشعرُ به من عواطف الشكر والوفاء.

اقبلوا تبيان شكري وإن كان التبيان ضئيلاً وامتنوا عليَّ بتقُّبل هذه الورقة الصغيرة التي أودعها خطابي بكل خجل.

مع تحيَّة الإكرام

* * *

وكأنما كانت وزارة العدل له بالمرصاد فأغرته في سنة ١٩٣٩ بتعيينه محاميًا عامًا ليترافع في القضايا الكبيرة في ذلك العهد، فكان شريكًا للنائب العام في سلطانه. وأنشأ قسمًا للمرافعة في القضايا [٣٠] والمرافعات قليلة في وسط النيابة العامة – لكنه لم يلبث إلا شهورًا ثم عين مستشارًا بالاستئناف فمستشارًا بمحكمة النقض في سنة ١٩٤٦، وكان معقد إجماع لكفاياته، لكن تعيينه كان مثار نقد فالمستشار لا يصل إلى محكمة النقض إلا في خواتم عمله، وكان محل حسد لصغر سنه.

ومن قديم سمي وليم بت حداثة السن جريمة يرتكبها المحسودون.

وفي محكمة النقض تألق نجمه وإلى جواره صديقه الحميم سليمان حافظ [٣١] وزملاؤه المفتي الجزايرلي وأحمد حلمي وأحمد حسن وحسن الهضيبي وأحمد علوبة وأحمد حسني وكامل مرسي وسيد مصطفى والأربعة الأخيرون صاروا وزراء للعدل.

وإذا كان الأخير منهم قد كتب في القانون الجنائي أو تولى تدريسه، وكان زميله في المحاماة كامل مرسي عميدًا عظيمًا في الجامعة قد درس القانون المدني فإن كتاب "المسئولية المدنية" كان يسبق مصطفى مرعي إلى محكمة النقض باعتباره المرجع الأساسي في موضوعه ولم يكن قد ظهر كتاب يقاربه ولم يظهر بعده كتاب يجليه عن مكانه.

وليس من أغراض هذه الدراسة الكلام عن عمله في القضاء، فكل كلام عن حكم بذاته حديث عن المداولة – فهو ممنوع بالقانون – والأحكام عن عمل جماعة ولكن أحدًا ممن مرنوا على قراءة الأحكام لا يعجز عن تمييز أسلوب مصطفى مرعي وسليمان حافظ في حيثيات الأحكام من بين شتى الأساليب، كما أن إصرار مصطفى مرعي على أن يكون مجليًا بين الأقران من مشيخة القضاء دفعه لدراسات جديدة نذكر منها، أيامئذ كتاب المنطق لإيساغوجي.

---

(٣٠) نقلت إلى هذا القسم من نيابة الإسماعيلية فتألف من محمد شكري كيره شاه ومني.

(٣١) راجع مقال الأستاذ زكي عريبي في كتاب اليوبيل الذهبي للمحاكم الأهلية في سنة ١٩٣٤ وكلامه عن أسلوب سليمان حافظ عندما كان محاميًا.

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩

سيدي الأستاذ العزيز ،

للعطف الكريم الذي أبديتموه نحوي في هذه المرحلة الخطيرة من حياتي ، للعناية الفائقة التي هي أقرب إلى حمية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامي ، للكلمة الأبوية التي رددت إليّ الحرية السليبة — كيف أجد ألفاظاً مطيعة تعرب عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء ؟

اقبلوا تبيان شكري وإن كان التبيان خفيفاً واعتدوا عليّ بتقبل هذه الورقة الصغيرة التي أودع فيها بكل خجل

مع فائق الاحترام

« ي ش »

يقول الرئيس عبد العزيز محمد:

(في سنة ١٩٤٥ زاملته في العمل في دائرة واحدة بمحكمة استئناف القاهرة. وأشهد أنه كان مثال القاضي الذي يؤدي الأمانة حق الأداء. فلا يترك صغيرة في الدعوى إلا ألم بها وقدرها قدرها. فإذا كانت المداولة فهو لا ينفك يناقش ويجادل حتى يقنع أو يقتنع. ولا يكف إلا إذا تجلى وجه الحق، باعثًا في النفس كمال الطمأنينة. مثال رائع للتفاني في أداء الواجب).

وبشهادة عيان منا الآن – وقد علمنا حبنا لجنب مع الرجلين – كرئيسين – قبل الثورة وبعدها مباشرة إن تعاقب الرئيسين على هيئة القضايا كان بالغ الأثر إذ مكن لإصلاحات مصطفى مرعي فيها فآتت ثمارها في أيد أمينة وقلوب مطمئنة أمكنتها من النهوض بما ألفته عليها الثورة من تبعات جسام.

وفي محكمة النقض أصابه إجهاده بما يشبه الذبحة، ومع ذلك استطرد لسباق الإتقان والإنصاف في المحكمة، وكان يتجارى معه سليمان حافظ وعبد العزيز محمد وعبد الرحيم غنيم ومحمد علي رشدي وكلهم أصدقاء.

وما يزال أصحاب مصطفى وسليمان وعارفو صنيعهما يذكرون سعيهما – وهما مستشاران في الاستئناف والنقض – لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحي رضوان، والمرحوم يوسف حلمي. وكان يصدران صحيفة اللواء الجديد – صحيفة الحزب الوطني الجديد – وما يزال مشكورًا إقناعه بعض النابهين من شباب الحزب الوطني بالعمل في هيئة قضايا الدولة كالأستاذ المستشار برهان حسن سعيد.

في هيئة قضايا الدولة

أنشئت هيئة قضايا الدولة سنة ١٨٧٥ للدفاع عن الحكومة أمام القضاء المختلط وكان في سبيل الظهور بمصر، بقضاة وافدين من أوروبا وأمريكا، قيودًا على استقلال مصر، فاستدعى الخديوي إسماعيل أساطين رجال القانون من الدول الأربعة الكبرى في ذلك العصر فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا للدفاع عن الحكومة أمام هذا القضاء. ومنهم كانت نواة هيئة قضايا الدولة.

تكرر الوضع بعد سبعين عامًا في سنة ١٩٤٦ إذا أنشيء مجلس الدولة، فلم تعد القرارات الإدارة محصنة من الإلغاء أو التأويل فكان أعظم إصلاح دستوري بعد دستور سنة ١٩٢٣. واحتاجت الحكومة إلى حماية قراراتها بدفاع قوي أمام هذا القضاء الجديد.. ولم يكن بد من أن يدعى لذلك مصطفى مرعي سنة ١٩٤٨. وأن يسن قانون يرفع مرتب رئيس الهيئة فوق مرتب النائب العام.

وفي المحاماة عن الحكومة إغراء به بالمحاماة ذاتها.. عن ذلك الجانب من النشاط.

وسعد زغلول كان أول مصري بالمحاماة عين قاضيًا، لكنه كان قبل المحاماة أول مصري عمل بهيئة قضايا الدولة إذ آنس فيه الكفايات محمود سامي البارودي باشا وهو رئيس وزارة فنقله إلى معاون إدارة الجيزة حيث صار باشمعاون القضايا ومنها استقال ليعمل بالمحاماة قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٣. أما النقيبان الأول والثاني الهلباوي وعبد العزيز فهمي فقد مارسا فيها العمل في قسم قضايا الأوقاف في فاتحة القرن الحالي – وصلة مصطفى مرعي بهما وثيقة – كما عمل بها من الزعماء قاسم أمين ومحمد فريد رئيس الحزب الوطني بعد مصطفى كامل ومن رؤساء الوزارات حسين رشدي وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه ونجيب الهلالي.

ولا ريب كان يجذب انتباه مصطفى مرعي اسم أول رؤسائها المصريين ونابغة العلوم القانونية في جيله عبد الحميد بدوي، واسم أمين أنيس وزير العدل الذي نقل مصطفى مرعي إلى الفيوم وصار بعد ذلك رئيسًا لهيئة قضايا الدولة. أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستعصون على الإحصاء.

وأما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذي تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن تجد في الخمسينيات من القرن رؤساء أربعة للهيئات القضائية الأربعة كانوا من أعضائها [٣٢] وأن يلي رياسة مجلس الدولة سبعة منهم [٣٣].

تغلغل النشاط الحكومي في كل ضروب الاقتصاد والإدارة، فتنوع اختصاص هذه الهيئة فهي تمثل الحكومة في مئات آلاف من القضايا في العام. فيها كثرة القضايا الهامة في المحاكم – وأرقام الطلبات فيها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات – أما من الناحية الفنية فهي تمثل الحكومة في جميع قضايا القضاء الإداري ولها في قضايا النقض المدني أكثر من نصف عددها.. ولا مراء أنه النصف الأهم، في القدر أو النزاع أو العلم، وهي مطالبة بفقه طليعي، عالمي، كلما جد نشاط للدولة تظهر آثاره بمصر أو في الخارج في ساحة القضاء الإداري والدستوري والضرائبي أو المرفقي أو المدني أو الجنائي.

ورئيس هذه الهيئة حقيق بأن يكون حجة فقهية وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة في المنازعات الدولية، والدستورية، والإدارية، والضرائبية، والمدنية والجنائية، وغير ذلك – مجتمعًا – كيما تحسب الحكومة حسابًا لرأيه. وتقبل تصحيحه لأخطائها، وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها. مطلوب منه أن يسبق. زملاؤه وموكليه بالابتكار لهم وإنصاف خصومهم منهم.

وهو شريك في إدارة القضاء بوزارة العدل، ومرجع لمئات من رجال القانون في شتى الجهات الإدارية.. وكأنما كان مصطفى مرعي قد أعد لكل ذلك.

بل كان فوق ما توقع الجميع. إذا أضاف شيئًا جديدًا ليس مألوفًا من رجال القضاء: فمن قيادة الرجال.

ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة في نزاهة الفكر والنفس وفي التصدي للمشاكل وتحمل مسئولياتها، ثم في تكليف نفسه بمثل ما يكلف غيره به، فإذا به أول رئيس لهيئة قضايا الدولة يترافع أمام القضاء، ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص ومنها مظالم رهط

---

(٣٢) المستشارون عبد العزيز محمد – عبد الرازق السنهوري – السيد علي السيد – عبد الحليم الجندي.

(٣٣) محمد كامل مرسي – عبد الرازق السنهوري – السيد علي السيد – عبد العزيز البيلاوي – ضياء الدين صالح – علي محسن – أحمد كمال أبو الفضل.

من هيئة القضايا أزالها بفطانة الرئيس المفطور فعبر بهم الفجوة بينهم وبين حكومة مدت إليهم جفوتها لمجلس الدولة مع أنه قاضيها الإداري الوحيد، وأنهم ممثلوها الوحيدون أمام القضاء كله!.

وهو في إدارته وجه النهار وزلفًا من الليل يجعلها دائبة ناصبة كخلية النحل. ومن لا يعمل يستقيل. لا يحاسب إلا على الكبائر ويوجه ويشارك ويعطي الفرصة للمحاولة والخطأ. ويقف وراء الرجال عند الحاجة، ويعلم.. ويتعلم. ويجري الخير على المرءوسين. بالمعارف التي يقدمها والتجارب التي يتيحها، والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التي تجعلهم يتذوقون جدوى العمل ومعنى العلم ويسعون للتقدم.

وهو ليس رئيسًا وإنما زميل كبير. يلزم المرءوس أن يضع اسمه إلى جوار اسمه إذا شاركه في مذكرة. وليس بينه وبين أحد بورتوكول، وإنما البروتوكول بينه وبين الوزارة مرة بعد مرة فهناك يأخذ للصغير حقه، من الكبير، وهناك يعلن لرئيس الوزراء أن العمل القانوني الذي يثني عليه من جرائه ليس عمله وإنما هو عمل فلان الذي كان بينه وبين النقراشي باشا رئيس الوزراء أشياء [٣٤] ويعلن أن من حق محامي الحكومة ألا يترافع في قضية يرى فيها حرجًا. وأنه بهذا يتحرج تحرج القضاة.. ويخضع رئيس الوزراء وكان صهره خصمًا فيها[٣٥].

وذات يوم أبدى رئيس المحكمة المختلطة بالمنصورة سنة ١٩٤٨ – وكان أوروبيًا – رأيه ضد الحكومة في قضية تعويض لأجنبي عن مظاهرة. فعزم رده لولا أن رجاه وزير العدل أن يترك المحكمة المختلطة تلفظ آخر أنفاسها في هدوء بعد عام.

وذات صباح جاءته سيدة من ذوات قصر الملك كان أبوها... باشا مديرًا في عهد الخديوي فوزيرًا للمالية في عهد الملك فؤاد – فجابهها – مع حيائه المفطور – بأن دعواها على باطل فرجعت تجر أذيالها إلى أم الملك وتشكو أنه يشرب القهوة في رمضان في مكتبه! وترامت إليه الأنباء.. فقال لحسني باشا السكرتير الخاص للملك: (تشكو مفطرًا بعذر إلى مفطرين غير معذورين)!

ومن غرامه بقيادة الرجال، وإحساسه بما يخلفه في أنفسهم وعقولهم من تأثيره ومن اقتداره على تحقيق الإصلاح الإداري والقانوني، ومساعدة الأفراد، والإبداع في معارك فنية ليس لها نظير في كل المستويات. وقد جرب القضاء والتدريس بالجامعة. والتأليف، والمحاماة، أغرم بهيئة

---

(٣٤) المذكرة المشار إليها واردة بين المذكرات المشار إليها في الفصل الثالث.

(٣٥) القضية مشار إليها في الفصل الثالث.

القضايا غرامًا، حتى ليذكرها لنا بمقهى (الرونبوان) في الشانزلزية بباريس سنة ١٩٥٠ قائلاً إنها "أعظم عمل أحبه".

والعمل المخلص نعمة للناس ولصاحبه. فلقد أفاد مصطفى مرعي لنفسه مثل ما أفاد هيئة القضايا إذا غلغل النظر في كبريات نزاعات المؤسسات وقوانين التزام المرافق العامة والمنازعات الإدارية، ثم أطل على إدارات الحكومة من علٍ. وعرف أخطاءها ومتاعب الوزراء ووجوه إصلاح الوزارات وستظهر آثار ذلك في مرافعاته. وستتابع عليها هيئة القضايا فيما بعد.

وربما أجزأ على التفصيل قول رئيس الهيئة وهو يقدمه لحشد من كبار المثقفين بعد انقضاء بضعة عشر عامًا على اعتزاله العمل إذ أقامت هيئة قضايا الدولة قاعة محاضراتها الكبيرة واهتمت بأن يكون أول المحاضرين في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩. وكان قد اعتزل العمل في المحاماة نهائيًا من أشهر. فجاء إليه السامعون من أقصى الشمال في الإسكندرية ومن الجنوب من أسيوط ومن قنا يسمعون الصوت الذي انقطع صاحبه عن أن يتكلم فكانت تشبه مظاهرة له.

يومئذ قدمنا للحاضرين بما يلي:

"باسم الله الرحمن الرحيم أفتتح برنامج المحاضرات الذي تبدأ به هيئة قضايا الدولة.

أيها السادة:

إن اجتماع هذه المجموعة التي يندر أن اجتمع مثلها في مناسبة علمية. من رؤساء النقض والاستئناف ومجلس الدولة والقضاء، والوزراء، والعلماء والمحامين، ورجال الدولة والفكر والاجتماع، قادمين من الشمال، ومن الجنوب، للاستماع للسيد المحاضر في هذه الليلة، فيه من التكريم ما يتميز به بين الأساطين من رجال القانون. وإني لأستأذنه في أن أضيف إلى ما طالما قدمه من جهده وجاهه لهيئتنا – وقد كان أول رؤسائها في عصرنا الحديث [٣٦] – أستأذنه في أن نستعير من التحية لشخصه تشجيعًا لبرنامج محاضراتنا في ذاته، وقد كان من بين مقترحاته، ولا جرم أن الإصلاحات التي ظفرت بها هيئة القضايا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة قامت على أسس أرساها.

(٣٦) أول رؤسائها المصريين بعد ثورة سنة ١٩١٩ عبد الحميد بدوي باشا وأثره في الدولة المصرية بعد سنة ١٩١٩ وبعد دستور سنة ١٩٢٣ عظيم.

والموضوع الذي سيحاضرنا الليلة فلا يقدر عليه أحد كمثل اقتداره، وهو موضوع الفلسفة والعلم" [٣٧].

ولا ريب كان اختيار الموضوع إبعادًا له من الكلام في السياسة.

* * *

في ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل النقراشي وولى الحكم إبراهيم عبد الهادي، وعين مصطفى مرعي وزيرًا للدولة. والكل يعرف أنه وضع في هذا المكان ليكون نقطة ثبات. فلقد كانت الدولة أحوج إليه هناك. وهو الوزير غير الحزبي في وزارة يتقاسمها الأحزاب.

وولى مصطفى مرعي الوزارة ثلاث مرات مع إبراهيم عبد الهادي، وحسين سري، فبادر يوم ولايتها بإعلان استقلاله عن الأحزاب.

ولكنه إذ ترك رياسة هيئة القضايا فتح الطريق إليها – كما صنع إذ ولى قضاء النقض – لأصدقائه فتعاقب عليها: عبد الرحيم غنيم، فعبد العزيز محمد، فعبد الحميد الوشاحي ومحمد غنيم [٣٨] فعبد الحليم الجندي.

وكما لم نكلم عن عمله في القضاء لا نتكلم عن عمله في الوزارة. وإنما يتعين أن تنقل نص استقالته من الوزارة الأخيرة لأنه اختتم بها عهده في خدمة الحكومة. واستفتح عمله في السنوات العشر العظيمة له في المحاماة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩. ولأن في نصها ما لا يقدر عليه إلا العظماء من رجال المحاماة والقضاء والسياسة:

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

---

(٣٧) وظاهر بعد الموضوع من السياسة. وسيتكرر بعد الموضوع في السياسة من محاضرته بعد ربع قرن بمركز تدريب المهن القضائية. كما تمخضت محاضراته في نقابة المحامين ونادى القضاة في موضوعات سيادة القانون واستقلال القضاء.

(٣٨) الأول ترك هيئة قضايا الحكومة رئيسًا لمحكمة استئناف مصر والثاني ترك هيئة القضايا رئيسًا لمحكمة النقض. أما محمد غنيم وكيلاً لهيئة قضايا الدولة. وأما الأخير فتولى الرياسة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ تاريخ الإحالة إلى المعاش.

obeikandl.com

تحية: وبعد فأنت تعلم، كما يعلم غيرك، أنني إنما اشتركت في حكومتك على أمل فيك، أن لك غاية هي جمع الكلمة، وضم الصفوف. وأن لك هدفًا هو جمع القوى المؤتلفه على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية والداخلية، وقد تبين لي أنك لا تتغيا هذه الغاية. ولا تتوسل بوسائلها. بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطًا لتجعل من كل حزب حزبين وكل فرقة فرقتين.

وقد رأيتك بنفسي ترى الرأي للحق وتنقصه للباطل وتقول الكلمة وتنكرها. ولم يقع ذلك مرة واحدة في تافه من الأمر بل وقع مرارًا. وفي الخطير من شئون الدولة.

أما لفظك. وأما عبارتك. وأما أسلوبك في إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التندر في كل مكان.

لهذا أحيطك علمًا باعتزالي العمل في الوزارة، والله المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء أن يقيها غوائل الفساد – مصطفى مرعي".

إنه يعتزل – ولا يستقيل – حتى لا يعطي فرصة لأحد (الملك) أن يقبل أو يرفض. وهو يتهم رئيس الوزراء بأنه "مسلط ليجعل من كل حزب حزبين". فلقد كانت هذه طريقة الملك في الأمة: يفرقها ليحكمها.

وهو يعتزل: لأنه تعود الاعتزال. ولم يحدث في حياته أن طلب لنفسه أي عمل. فهو يعين في كل عمل تولاه لمصلحة أمته لا لمصلحته، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام: إنه يعتبر نفسه – تحت الطلب – من جراء أي غرض عام، وفي إجابة الطلب يضحي آماله المنتظرة، وينفق أمواله المدخرة، ويقذف في الهواء بكل فرصة. حتى إذ عضته الفاقة في وظيفته. رجع يلتمس الكفاية في المحاماة وإنما يلتمس الحرية الكاملة والاستقلال في العمل.

* * *

ولقد يمكن أن يشار في عمله بالوزارة، إلى ما يتصل بالمحاماة والقضاء: من ذلك مساعدته في تخفيف الأحكام العسكرية في قضايا الرأي (الشيوعيين المحكوم عليهم) وخلافه فيها مع القصر، ومع رئيس الديوان. ومن ذلك ما يتعلق بقضية كبرى في تاريخ الحكومة.

فلقد طالما وقفت شركة السكر من الحكومة مواقف محرجة لتظفر منها بالملايين وهي راغمه بدعوى الحاجة لتجديد آلاتها، فاضطرت وزارة إبراهيم عبد الهادي إلى أن تمنحها بضعة ملايين من الجنيهات لذلك. وكانت المفاوضات على يد مصطفى مرعي. ومع أن سمعة بعض المتعاملين من الحكام والوزراء ورؤساء الوزارات مع شركة السكر لم تخل من الاتهام من أجل نفوذ رئيسها أحمد عبود أو ذهبه – إلا أن مصطفى مرعي أعطى هذه الملايين بشجاعة ولم يقل حزب من الأحزاب كلمة في الصحف، أو في المجلسين التشريعيين، أو في الدهاليز والأروقة مع حدة الخصومات بين الأحزاب ثم لم تمض خمس سنين حتى استردت الحكومة هذه الملايين وملايين أخرى في قضية التحكيم التي ترافعت فيها هيئة قضايا الدولة.

ومن حق المحاماة – في المقام الأول – أن نشير هنا إلى أننا أشدنا ونحن نمثل الحكومة في هذا التحكيم سنة ١٩٥٤ باثنين ممن وردت أسماؤهم في القضية كانا من بين الوزراء السابقين هما رئيس هيئة قضايا الدولة السابق مصطفى مرعي ونقيب المحامين السابق عبد الرحمن الرافعي، اللذين تداولا شركة السكر.

وبتطبيق حكم التحكيم، أعطيت الحكومة، نصف رأسمال الشركة، نحو عشرة ملايين، كما رفضت دعاوي الشركة بملايين أخرى [٣٩].

(٣٩) والمذكرة الخاصة بهذه القضية واردة بالجزء الثاني من المذكرات الخاصة بهيئة قضايا الدولة والمشار إليها في الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

إلى المحاماة ومعركة الملك فاروق

رجع مصطفى مرعي إلى المحاماة وهي تحمل على عاتقها الكثير من متاعب بلاده، أفرادًا وجماعات، وكانت مصر تزخر في هذه الفترة بإرهاصات الثورة على الملك، تجري بها أقلام كبار الكتاب، وهو في الطليعة منهم، ومظاهرات الطلاب، وهم قراؤه. له المقالات الرنانة في صحيفة اللواء الجديد صحيفة الحزب الوطني الجديد يحفظها المثقفون عن ظهر قلب لما فيها من البيان. ويرددها الأحرار في ندواتهم إذ تتابع في مهاجمة الملك: مثل مقاله عن (اليخت الملكي فخر البحار) ومقاله (ولاء الأحرار وولاء العبيد) [٤٠] وهي مقالات لم يسمع بمثلها من قبل ولا من بعد حتى خلع الملك.

---

(٤٠) وفيما يقوله:

(إننا لا نتجر في السياسة ولا نساوم عليها، ولا نبيع أقلامنا ولا نؤجرها. إننا لا نخشى في الحق لومة لائم مهما يكن مقامه. ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته. وإننا لنعرف أن الشر راصد للأحرار في مصر. فاغرفاه ولو استطاع أن يبتلعهم واحدًا بعد الآخر. لكننا نعرف مع ذلك أن الكلمة الحرة الصريحة هي ألزم ما يلزم مصر اليوم.

ولقد قال اللواء – ولا يزال يقول – كلمات لها هذه السمات وفيها هذه الخصائص إن لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة، فإنها من غير شك قد قرعت منهم الأسماع ولفتت الأنظار ومن يدري: لعل الذي نعد له غدًا أو بعد غد قد يكون أبعد غورًا وأشد وقعًا من كل ما قلناه حتى الآن. فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء إذا لم تنحسر موجة الداء وأن تزداد قوة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء. فأداؤنا تقوى مع الزمن ولا تضعف وتتسع دائرتها ولا تضيق قبضتها ولا تتراخى. وإنها – على اختلاف أنواعها – لتتساند وتتآخى – كما يتساند الأشرار في ظل الشيطان وحيث يتبادلون النفع ويتعاطون الحرام.

وها هي ذي الدكتاتورية البغيضة الطاغية تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء وها هوذا الحكم الفاسد بدوره يهيئ للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقامأ وإنه ليذل لها ويخضع. ويلين ثم ينحني.

ومن عل ينظر الإنجليز بل العالم كله إلى شعبنا المسكين محصورًا بين هذين الأمرين نظرة استخفاف وازدراء. هذه هي مصر اليوم، ما أحوجها إلى الكلام الحر الجرئ عسى لأن يهز ضمائر سادتها فيعودوا إلى الرشد ويثوبوا إلى الصواب. أو يهز شعور الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها. وإن يومًا يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد).

هذا قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأشهر معدودات.

obeikandl.com

وربما كان أوفى للبيان عن كفاحه في هذه الفترة وموقفه التاريخي للدفاع عن حرية مصر واستقلالها كلمات موجزة ننقلها عن كتابنا (من أجل مصر البطل أحمد عصمت) الذي ظهر في شتاء سنة ١٩٥٣ [٤١].

(كان الملك يعلن للشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب في مجلس النواب. وفهم الشعب قصده. وهو إضعاف القوة البرلمانية فرد عليه كيده... فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية في صناديق الانتخابات على ماضي الملك وآماله باللغة الدستورية التي يخاطب بها الشعب حكامه. ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهي أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه مجيد كاسح الفيضان نحو تغيير جوهري شامل. وخضع الملك لها – بادي الرأي – وإن كان في دخيلة نفسه يستجم ليهجم. ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبي جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها. والحق أنها كانت أماني الشعب في السنوات العشر الماضية فكان كل تأخير لها تأخيرًا مضافًا إلى عشر سنين.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذي حاق بالبلاد وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعي عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التي خانت الجيش المصري في حرب فلسطين، وكان الملك وراء حاشيته يبعث للمستجوب في كل ليلة رسولاً ليتنازل عن استجوابه.

شهد "أحمد عصمت" جلسة الاستجواب عشية يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعة منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر، ولكفاح رجل له به عهد، وآصرة وثقى من الود، فوق كونه محاميه. فسمعت أذنه وبصرت عينه في المجلس الأعلى للبرلمان ما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب.

راع المستجوب بهجومه القوي مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سويًا. وكان تعليق أحمد عصمت على ما رأى نشوة انشراح غامرة، وكلامًا قليلاً، كدأبه، مثل قوله (إن مصطفى مرعي دخل التاريخ) وإن (مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل)...

(٤١) من أجل مصر – البطل أحمد عصمت – للمؤلف ١٩٥٣ الطبعة الثانية ص ٦٦-٦٧.

والحق إن الاستجواب كان الموقعة المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية سنة ١٩٥٠[٤٢].

واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة العامة في تحقيقها مع صحيفة روزاليوسف. فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة. ونصيب الملك منها. وأسباب ما أصاب الجيش المصري في فلسطين. ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسئولين: فكانت بداية النهاية.

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار في صحيفة اللواء الجديد منها (ولاء الأحرار وولاء العبيد) ثم أخرج مصطفى مرعي بعد بضعة عشر يومًا (في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠) وأخرج مَن ظاهره من مجلس الشيوخ بائتزاح ملكي أحيا به الملك نزاعًا قديمًا بين الأحزاب على تعيينات الشيوخ. فأصيب النظام البرلماني بقاصمة الظهر... ثم جاء يوم القضاء. حين جاء دور الحاشية أمام القضاء، فلم تصل أيدي القضاء إلى الجناة... وقامت ثورة الجيش في العام التالي وفي طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها. فخلع الملك وأديل من نظامه بتمامه. وقدمت بعض التهم التي حواها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياعه في مجلس الشيوخ في أول قضية لمحكمة الغدر في عهد الثورة).

وفي أكتوبر رفع مصطفى مرعي وسبعة عشر من زعماء الأحزاب عريضة إلى الملك يقولون له (يا صاحب الجلالة. إن احتمال الشعب مهما يطل فإنه منتهٍ إلى حد... وإنا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم. بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي) ولم يختموها بالولاء له. فالشكوى إليه كانت شكوى منه وليس أسلوبها ببعيد من أسلوب مصطفى مرعي.

(٤٢) من شهادة التاريخ لرجال القانون أن يتزعم مقاومة الملك على منابر الصحف والمجلس التشريعي الأعلى ومجلس الدولة محاميان هما الواردان في الفصلين الثاني والثالث في هذا الكتاب.

والذي قاله شوقي في وصفه لسعد زغلول وهو يقذف عصاه في وجه (فرعون) أي الإمبراطورية البريطانية سنة ١٩١٨ وهي منتصرة على العالم جدير بأن يقال عن مصطفى مرعي وملك مصر.

أعلمتم قبل موسى من يدٍ قذفت في وجه فرعون عصاها
وطأت ناديةً صارخةً شاه وجه الظلم يا قوم وشاها

وفي إعلان البطل "أحمد عصمت" عن الخير الذي تصيبه مصر لوجود مثل هذا الرجل، تحية له ولزعمائها من المحامين الذين أقامت التماثيل لهم: سعد زغلول – مصطفى كامل – محمد فريد – أحمد ماهر – طلعت حرب.

وإضافة اسم مصطفى مرعي إلى أصحاب هذه الأسماء الذين جابهوا الخطر بشجاعة بدنية وفكرية: من أجل مصر... هي في المقام الأول تحية للمحاماة... مهنة الحرية والكرامة والكفاح كما عبر عنها مصطفى مرعي.

اتخذ الموكلون – من جديد – طريقهم إلى مكتب المحامي العظيم في القضايا الكبرى في ذلك العصر، بمقدارها أو خطرها وبوجه خاص بالخصائص الفنية، سواء كانت قضايا إدارية أو جنائية. مدنية أو ضرائبية، وسواء أكان أصحابها من الأجانب أم من المصريين. أم من الشركات والنقابات والمثقفين وكبار رجال القانون. كلهم يلتمسون عونه. لا يملكون إلا أن يبايعوا لعلمه وفهمه ويخضعوا له: كمثل زميله المستشار محمود عبد الرحمن عندما اتهم في الشروع في قتل رجل من الشرطة بعيار ناري فترافع عنه ضد إنكاره، وبنى مرافعته على أساس صحة الواقعة، وفساد التهمة، للدفاع الشرعي.

ورفضت المحكمة أقوال المستشار وأخذت بأقوال المحامي. فبرأته:

ومن ذلك قضايا مدنية نجد لكل كلمة يكتبها فيها مكانتها في أبحاث القضاة، إلى قضايا يدافع فيها عن المفكرين المتهمين ومنها قضية رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي أمام محكمة الثورة.

ومن ذلك قضية أصحاب حصص التأسيس في شركة السكر وحقهم في الإطلاع على الحسابات وتصحيحه والاعتراض على الإدارة وانحرافاتها في الشركات المساهمة (قضية الأستاذ أحمد الديواني بك – ضد شركة السكر).

أو (قضية محلات جروبي الشهيرة ضد مصلحة الضرائب يعهد إليه بها نقيب المحامين المختلط: شارل شالوم، وهي تدور حول شهرة المنشأة وخضوعها لرسم الأيلولة).

أو قضية محمود زكي بك ضد وزير التموين ورياسة مجلس الوزراء وسننقل مقتطفات من الدفاع فيها فيما بعد.

أو قضية شركة شرينج الألمانية ضد شركة شرينج الإنجليزية....

حيث أغرت الشركة الإنجليزية الحارس المصري على أموال الأعداء – كما يقول – (فنزل على إغرائها وأخطأ في حق بلده قبل أن يخطئ في حقها حين أذن لها أن تستعمل علاماتها التجارية وهو لا يملك هذا الإذن كما لا تملكه وزارة المالية التي يتبعها. ويحس الحارس حين يتعاقد معها أنه يلعب لعبة خطيرة فيتعاقد معها ساقط الضمان. وترضى هي بالعقد، مشروطًا بهذا الشرط...).

أو قضية شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية ضد الحكومة المصرية، وهي تدور حول (القواعد المقررة دوليًا لتنظيم التراسل الدولي بطريق البرق، ومشروعية شرط الذهب وحق الحكومة في أن تقتضي من الشركة عددًا من سنتيمات الذهب عن كل كلمة وتحديد مقدار هذه الإتاوة بالعملة المصرية).

أو قضية كبار الأطباء في تاريخ مصر (نجيب محفوظ، أحمد شفيق، إبراهيم مجدي، عبد العزيز حلمي، أحمد عمار) ضد نقابة الأطباء بطلب إيقاف قرار إحالتهم إلى المحكمة التأديبية وإلغاء هذا القرار وفيها صدر قرار بوقف التنفيذ وحكم بإلغاء الإحالة إلى التأديب واعتباره كأن لم يكن.

وكان محامو الطرفين في هذه القضية عن الخصمين ثلاثة من الأصدقاء: مصطفى مرعي وأحمد رشدي ومحمد علي رشدي.

* * *

هكذا قضى السنوات العشرة بعد سنة ١٩٤٩ دون أن يتوقف أو يتخفف. فليست المحاماة ملكًا للمحامي يستطيع أن يتخفف من عبئه أو يتصرف فيه، وإنما المحامي ملك لموكليه، لا يستطيع أن يقفل بابه أو أن يقلل جهده. وهي كما قلنا – قبل – "إدبارها مر وإقبالها مرهق".

وظاهر أن عمله في المحاماة في كل مدة من المدتين السابقتين لم يزد عن بضع سنوات، وأن عمله هذه المرة الثالثة كان طويلاً نسبيًا، مغدقًا ماليًا، منهكًا بدنيًا. فكيف أصر على العمل طوال هذه السنين – وهو يعطي عمله كل حياته وجهده – ويأخذ كل ما أوتيه بقوة – ولا يهمه المال إلا بقدر ما يستره؟... وكان مستورًا.

وربما كان الجواب أن ضربًا من تنويع العمل كان يخفف عليه العبء الضخم في أعمال المحاماة، فلقد كان يجوب بحاره السياسية الهائجة إذ يكتب في صحيفة الحزب الوطني، ويحلق في آفاق الاقتصاد العالمية وهو يعمل رئيسًا لمجلس إدارة شركتين مختلفتين أكثر من وجه من أكبر شركات مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أختير لرياستهما لنزاهته واقتداره على بعث الحياة فيما يمسك به.

– الأولى ميدانها الزراعة واستصلاح الأراضي (شركة كوم أمبو) وفيها الخيال الخصيب والابتكار المنجب.

والثانية شركة النحاس وميدانها صناعي غير مألوف له. ولذلك كان فرصة متاحة له ليضيف إلى نفسه بعض المعارف.

وهو في سياق طلب المعرفة لا يتخلف. وبخاصة وهو قد تولاهما بعد جماعة من الأجانب المتخصصين في إدارة أمثال هذه الشركات. فأحسن القيام عليهما إحسانه في قيادة الرجال والتمكين لنزاهة الإدارة والانضباط القانوني كل أولئك، مع شعوره في كل عمل يتولاه أنه يؤدي خدمة عامة. فنجح نجاحًا تنطق به الأرقام: فهاتان الشركتان تفتخران بأن أسعار أسهمهما بعد التأميم قدرت بسعرهما في سوق الأوراق المالية عند التأميم، للثقة في إدارتهما وسمعة القائمين عليهما وتحقيقهما أرباحًا باهرة مع سلامة رأس المال ووفرة الاحتياطيات....

وهـو بهـذا يقـدم للتجـارة والصـناعة وللزراعـة ولرجـال القـانون برهانًـا علـى أن النزاهـة القضـائية تحقق الأربـاح لرأي المـال، وللعمـال، وتحفظ لرجل القانون المكانـة العليا بين المديرين وتجعل سيادة القانون، حيثما يطلب القانون، مفتاح النجاح.

كان قد انقضت عليه سنة ١٩٥٩ عشرة أعوام منذ عاد إلى المحاماة في سنة ١٩٤٩.، وأنى له أن يستريح على طريقته، ليعتزل العمل وهو في عنفوان مجده وقدراته. وهذا مبدأ طالما أعلنه بين خاصة أصحابه، فلقد كان يلوم استمرار الهلباوي في العمل وهو في الثمانين.

obeikandl.com

في مجمع اللغة العربية

في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ استقبل مجمع اللغة العربية الأستاذ مصطفى مرعي استقبالاً جديرًا به لكنه شذَ عن سوابقه – فلقد تكلم في استقباله ثلاثة من أعضاء المجمع أولهم نائب الرئيس الأستاذ زكي المهندس وثانيهم الرئيس السابق لمحكمة النقض ولهيئة قضايا الدولة الأستاذ عبد العزيز محمد، أما الثالث فهو الكاتب القصصي المعروف الأستاذ ثروت أباظة يلقي كلمة الاستقبال بالنيابة عن شاعر الفصحى المرحوم عزيز أباظة التي أعدها قبل رحيله عن هذه الدنيا.

وكان تلخيص "عبد العزيز محمد" جامعًا. كنصوص القوانين وصادقًا كشهادة العيان (أشعر بسعادة غامرة إذ أقدم اليوم كبيرًا من أساطين رجال القانون. جال في جميع ميادين القانون وتقمم القمم فيها جميعًا من محاماة وقضاء وفقه. حتى إذا بلغ ذلك المدى تصدى للشئون العامة لحمل أعباءها وكافح في سبيلها، وكان له في ذلك مقام معلوم....

وبعد فهو من صفوة رجال الفكر المعاصرين).

وقال عزيز أباظة فيما قال: (توجت باستجوابك عن مأساة الأسلحة الفاسدة ما أدى بآخره إلى طردك من مجلس الشيوخ مع تسعة عشر من إخوانك فكانت جريمة دستورية طاغية. هبطت بالعهد إلى الهاوية، وسهلت على الثائرين مهمة إنهائه والإجهاز على أشلائه).

ووجه الكلام إلى أعضاء المجمع فقال: (إن في زميلكم مصطفى مزايا ساحقة قلما تجتمع متكاملة إلا للموهوبين وقليل من هم....

إنه يعرف أو يكاد لكل معضل حلوله، ولكل حق دليله، ولكن الذي لا يعرفه مصطفى كثير...

إنه لا يعرف للرجل وجهين ولا للحق ميزانين ولا للكرامة صورتين ولا لقيمة الإنسان معيارين.

إنه من القلائل الذين لا يعرفون للمال قدرًا عند الخدمة العامة، فهي عنده قيمة وخلق وضمير.

إن المقاييس التي يقاس بها مصطفى تتعدد جوانب النبوغ فيه، وهيهات لهذه أو تلك أن يلم بها حديث مهما يطل هذا الحديث...

أيها الخالدون:

لقد أضفيتم عليه بالغ التقدير والتوقير. وآية ذلك أنكم لم تقفوه كعادتكم عند بابكم. وطال ما وقفتموني وغيري دورات ودورات عند بابكم. ولكنكم عند أول دقة دقها عارفو فضله فتحتم له مصاريع محرابكم وكنتم، أعزكم الله، عند دعوتنا الجواب، صيغ في بالغ التأهيل وخالص الترحاب).

وهذه تحية له. سبق بمثلها الدكتور طه حسن لمثله في فقهه ومكانته ووظيفته الدكتور عبد الحميد بدوي. قال (إن هذا المجتمع هو الذي دعاك إلى أن تشرفه بالمشاركة في عمله الخطير، لم تسع إليه ولم تفكر في السعي إليه... فأنت في رأي نفسك فقيه، وأنت في رأي نفسك صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وأظنك توافقني على أن أحدًا لم يخدم اللغة العربية في تاريخها القديم كما خدمها لفقهاء. فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقًا لغة علم وفلسفة وتفكير دقيق عميق).

ولما دخل مصطفى مرعي المجتمع كان صاحب قانون واقتصاد وسياسة. وكان – بوجه خاص – من أمراء البلاغة القضائية وخطباء المجالس التشريعية وكبار الكتاب في القانون والحرية. وكانت عباراته وكتاباته إعلانًا صادقًا عن حقيقة ذاته.

وأجاب العضو الجديد بخطاب سمته مضابط المجتمع (الكلمة المرتجلة) كانت خطبة لم تبلغ شاؤها الخطب المحضرة. وساعد على إحداث الأثر على مشيخة المجمع بطء الإلقاء في قاعة تزدحم بالمهللين له. وفي ظروف تشرح نفسها على لسانه (ولقد سألت فنسي.. هل البقية الباقية مني قادرة على أن تحملني لألحق بركبكم... وقبل أن أصل إلى جواب عن هذا السؤال سمعت صوت السبعين يحذر من جهة وينذر من جهة أخرى، لا لأن السبعين عليها بأس في ذاتها ولكن لأن العشرين الأخيرة منها كانت بالنسبة لي فترة تشتت وتمزق وضياع. كنت مغتربًا بالجسد بين الحين، والحين، مغتربًا بالروح في كل الأحيان. كنت مغتربًا بالمعنى الذي أراده أبو

حيان التوحيدي حين قال: "أغرب الغرباء من صار غريبًا في وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيدًا عن محل قربه...) وانطلق يؤصل فحوى الاغتراب ويفصل الأسباب.

وإذا لاحظنا أن المجمع سعى إليه دن أن يتقدم هو بطلب وأن القرار الجمهوري بتعيينه صدر في سنة ١٩٧٣، فمن البداهة أن انتخابه كان في آثار حركة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إقرارًا من المجمع بأثره وإضافة لجهده في خدمة اللغة العربية وخدمة الأمة.

وإذا لحظنا أنه هو أكبر داعية للثورة من رجال العهد السابق على قيامها بمهاجمة الملك ذاته، وأنه الوحيد بين رجال العهد السابق الذي دعا الأمة للثورة جهرة، من ذلك قوله الذي نقلناه من قبل (فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها الضائع وإن يومًا يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد) فمن البداهة أنه كان من كبار المقربين للثورة والمأمولين منها حتى يوم اعتزاله المحاماة.. ففيم خلع المحامي العظيم رداءه، والرداء الأسود ملك للمتقاضين كلما احتاجوا إلى صاحبه. والرجل العظيم ينفع بمجرد أن يمشى على الأرض بين مواطنيه أو على أعين شانئيه، أو في وسط تلاميذه أو زملائه أو محبيه، وكانوا كثيرين؟

ثم هو رجل قانونه العمل. وجسمه لا يصح إلا بالعمل. إذا توقف عنه مرضت نفسه وضاق صدره وهزل جسده. بل يمكن التمثيل لدأبه ونشاط ذهنه بلعبة الأطفال التي يدفعونها أمامهم فتدور ويجرون وراءها فإذ توقف عن الدوران سقطت.

ربما كان الجواب عن هذا السؤال نابعًا من طبيعة الرجل – فلقد طالما اعتزل. وكان يحتمل أن يعود للعمل. ولقد سأله سائل. بعد تأميم السندات والأسهم، وكان لديه منها الكثير، عما يصنع إذا ضاقت به السبل؟ فأجاب: أعود للمحاماة.

وكان قد تعود أن يكون معبقًا في كرسي القضاء، عودته بلاده الاحتفال بآرائه، ولم يكن واحدًا من السياسيين المحترفين، أو الهواة الصابرين الذين يحملون شعار (قل كلمتك وامض).

ولذلك لم يشك واحد من معارفه يومذاك في أنه سيرجع للعمل، وكان الجميع يتمنون أن تقوم في مصر قضية كبرى يدعى لها فيجيب.

لكن الذي حدث أن هذه القضية لم توجد. وأن موانع سماع الدعاوي تتابعت فكانت سببًا في منع القضايا العظيمة من أن ترفع أو عودة المحامي العظيم أن تتم. فعمل رئيسًا لإحدى الشركات الكبيرة في خارج مصر فنفع الله به غير المصريين من العرب، فلما أزالت حركة التصحيح مراكز القوى من معاقلها، وصدر الدستور معلنًا سيادة القانون، كانت عودة مصطفى مرعي إلى خدمة بلاده مواكبة لسيادة القانون ومعلنة عودة الغريب إلى وطنه.

وراقت حياة مجمع اللغة العربية للخطيب الكبير وانخرط في جلسات اللجان دءوبًا عليها بالغ الاحترام للنظام فاستغرقت نشاطه وأخذ في مجالسه يتكلم في كل ما يشغل بني العصر ويشير إذ يستشار، عازفًا عن ولاية محددة لعلم، وهو العليم بأن لكل عهد رجاله، ونجلى في صلاته بالجامعة مبدأ الأبوة لعارفيه ومحبيه لا يتردد في إبداء النصح بصدق وإخلاص وبوجه خاص دأب على محاضرة المحامين والقضاة، فلقد كانوا يدركون أنه آخر الرجال العظماء في دار العدالة وكان تسليمهم بعظمته إجماعًا على رجل يندر أن تجود الأيام بنظير له.

ولقد أوصى – على فراش موته – ألا تنعاه أسرته بعد الوفاة. واحتفل مجمع اللغة العربية بتأبينه فكان كفاءً له أن يؤبنه رئيس المجمع إبراهيم مدكور فهو شريكه في مواقفه بمجلس الشيوخ وعبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض العليم بأقداره في كل باب. وهذان شاهد عيان جاءت السماء بهما إلى ذلك الموقع في ذلك اليوم لتسطّر على أكثر من لسان الصفحة الأخيرة في السجل الخالد للمصري العظيم: مصطفى مرعي.

الرجل – والمحامي

وبعد فهذا فارس من فرسان نتجتهم ثورة ١٩١٩ وابن عمدة من صميم الشعب. أرستقراطي الفكر، يميل للرفاء إذا أمكنه، وإن كان طعامه قليلاً جدًا. وكان لباسه الغالي الثمن، يبدو عن عمد، كلباس نظرائه:

أما أرستقراطية الفكر فمردها إلى أسباب تجمع بين طبيعته، وبين حاجة الجماعة إليه، وتقدير الصفوة له. لكنها لا تعوقه عن التجديد الكامل أو ابتكار الوسائل أو تلزمه الترهل بالتزام القوالب. فهو دائم الاتجاه إلى الأمام. صوب الحرية، والتجديد العلمي والحضاري: يساعد المحكوم عليهم من الشيوعيين وهو ويزر دولة على رأسها ملك. ويترافع عن المتهمين منهم وهو محام – مرافعاته الأخيرة – ويعين وكيل النيابة منهم في هيئة قضايا الدولة، وهو مع ذلك رئيس مجلس إدارة لشركتين كبريين يختاره لهما أصحاب رأس المال ليجدد ويبتكر وينفخ فيهما من وجه ما يلائم العصر.

وإنما يدفعه إلى الأرتسقراطية لفكرية امتيازه الذهني بين جماعته منذ كان في مدرسة الحقوق وامتيازه الفني، مذ برز بين الأقران في ميعة الصبا، ثم جلس بين القضاة فسبقهم ولم تمنع سنه الصغيرة بينهم تقدمه الكبير عليم.

وإلى جوار امتيازه الذهني تجد تخصصه الفني الذي جذب الأنظار إليه في كل موقع شغله، ولما كتب عن الحرية بعد اعتزاله – وإن كان كثير مما كتبه قد ضاع – دل على أنه يحمل تبعات أمته، إن عاملاً، وإن معتزلاً. وأنه واحد من هذه القلة التي تحمل هموم المجتمع وإن اغتربت عنه وتعمل لخدمته، ولو لم يطلب ممثلوه ذلك، وهي عندئذ تذهب نفسها حسرات من جرائه.

لقد كانت تراه في أيام اعتزاله فلنمس إحساس الحمائم على الأيك تقول الكثير وإن كانت لا تصدح.

والذين يفكرون للجماعات يعتزلون مواضع الضوضاء:

سئل لامرتين في سنة ١٨٣٠ عن مكان جلوسه بين أحزاب مجلس النواب الفرنسي فأجاب: "في السقف"... وأن في مصطفى مرعي كثيرًا من لامرتين. رجل سياسة – في السقف– يبني أمته وإن لم تحفل الجماهير به أو يحفل بها. وقلب كله حب. وخطيب أي خطيب.. أما الشعر فلا ينظمه كلامرتين، وإن كان يتذوقه كالفن الكلاسيكي الذي تغطي لوحاته جدران داره. ويتراءى في أثاثه ورياشه ورحلاته في إجازاته. وهو يقضي ثلاثة أشهر في كل عام في الخارج أما الرفاه فتراث ورثه من عمدة الجزيرة الخضراء. فإذا نفذت أمواله في وظيفة القضاء تقشف ما وسعه، لكنه إذ عاد إلى المحاماة استمتع بالثراء الذي يتساقط بين يديه من عرق جبينه.

وهو إذ يأخذ كل ما أوتيه بجد وسلامة قصد، ليس سهلاً أن يخدع مخادع. وهو – بعد – غاية في النظام في الطعام والهندام، وفي الصحو والنوم. وفي مآدبه، ومجالسه ومواعيده. وإذا لم ينم ولو دقائق في وسط النهار اختل ميزانه. وله ساعتان في كل صباح إلى مكتبه.

أما الدار فهي دائمًا على النيل، وهي قصر بما تحتويه، وإن كانت طابقًا من أربعة في قصر، لكن وجودها على شاطئ النيل يطلق العنان لبصره ليكون في مصباحه فكره.

تساعده في حياته وفي الاحتفاظ بمزاياه زوجة تخرجت من مدارس الإسكندرية الأجنبية فشاركته بكفاية وأناقة ووفاء وكفاحه الذي لا يهدأ. وسبقته في التنظيم والترتيب. واضطلعت بمسئوليات الاستقبال الذي لا يتوقف على مدار الليل والنهار، في دار هي مثابة للصفوة الممتازة من المصريين أو العرب أو الأجانب للمحاماة ولسواها.

لا يهتم بالمال إلا أن يكون مال رجل آخر وكله في الحصول عليه. ويعطي المستحق وغير المستحق وإعطاء المستحق أداء واجب خلقي أو قانوني. أما عطاء غير المستحق فآية سماحة.

كان سخاء يده يعادل سخاء نفسه: رشحه مجمع اللغة العربية لجائزة الدولة التقديرية فتنازل شاكرًا مع علمه بأنه إذا تقدم اسمه يسبق إلى الفوز. والعطاء ديدنه للمستحق، ولو لم يوجد مستحق فالدولة به أحق. وكم أعطاها من نفسه وكم أعطى مواطنيه من ماله.

والحب فطرة فيه تتبدى من فجر شبابه. فهو شامل للأشياء والأشخاص الذين يعرفهم والذين لا يعرفهم. ويظهر ذلك من كتاباته وأسلوب حياته، ومعاملاته للزملاء وللأصدقاء كأنهم

أبناء – ومنهم من يكبرونه في السن – والبعض يعلل ذلك بأنه ليس له أولاد وبذلك يصيرهم أصدقاءه أو أبناءه لكن كثيرًا ممن لم ينجبوا منقبضون، بخلاء بأنفسهم ومودتهم. فلا تعليل إلا بتدفق الحب من ينبوع يفيض بالثقة في الله والنفس والناس.

أما الشجاعة فيه فيسميها الجبناء أو المتسلبون اندفاعًا، إذ يصنع ما يشاء في رئيس الوزراء، وفي الملك، أو في الظالمين. لكنها – في الحقيقة – أثر من آثار القوة والصدق اللذين ركبت منهما طباعة. ومن ثم كانت شجاعته تتحدى الخطر.

ومن مقولاته: إن الجبن لا يكسب الجبان ضمانات بل يضيف إلى الموتة الواحدة موتات.

قيل له إذا أريد منه ترك وظيفته في محكمة النقض إلى هيئة القضايا: أنت رجل معارك فلا تترك وظيفة غير قابلة للعزل إلى وظيفة قابلة للعزل! قال: هذه ميزة الوظيفة الجديدة.

وهو من فرط احترامه للآخرين كثير الحياء صبور على الضعف الإنساني، واسع الصدر، وبخاصة لمن يعرف، وبالأخص لمن يحب.

وهو عفو عن زلات الصغار وفرطات الأصدقاء. – لكنه على المستهترين إذا استخفوا بالمصلحة العامة أو اقتحموا حماه، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات، إذا استهانوا بالأمة، بل ولو كانوا ملوكًا.

وهو يزدري تصاغر الكبار. ولا بهدره إذا أصاب الذوق العام. نشرت له جريدة الأهرام مقالاً صغيرًا ينتقد بيانًا وزاريًا يخالف إجماع الناس. وتوقع الناس أن يستقيل صاحب البيان وصدقوا يما توقعوه.

وهو يعف عن المعارك إذا لم يكن فيها نزال كالأسد يعف عن الجيف، جاءه موكل يقول له إنه اتصل بالقاضي. فقال له: إليك عني إني لا أدخل المحكمة من الباب الخلفي. رواها الرئيس عبد العزيز محمد.

وهو قارئ من الدرجة الأولى بالعربية والفرنسية والإنجليزية – وزوجته كمثله – فهذا المفكر الطليعي لا يمكن إلا أن يكون عالمي المدى ومن هنا إطلاله على الفكر العالمي وسبحه فيه.

ومن الطبيعي أن يكون له أعداء من الذين يكرهون الشعب، أو لا يحسبون في الدنيا إلا أنفسهم، أو يحقدون على الناجحين، أو يغارون من لمعان النجوم، أو ممن أخسرهم دعاواهم أو ردهم إلى الحق.

والذي له أعداء – من هؤلاء – كثير الأصدقاء والأمة معه.

* * *

ولكن ما هي خصائصه كمحام يترافع بالكلام أو بالكتابة؟

الخصيصة الأولى: أنه يترافع بالفقه. وكلامه فيه حجة. فهو بهذا أمل القضاء. أن كان فيما يقوله حل لمشاكل عليهم أن يقولوا فيها كلمتهم. وهو من قوته وصدقه يعرض رأي الخصم ورأيه. فيضع بين يدي القفضاي كل ما تمناه والذين شهدوه يترافع أمام كبار الرؤساء – وكأنه يتداول معهم – وقد يناديهم باسمهم كما يتنادى الزملاء في غرفة المداولة يا باشا. أو القضاة الآخرين إذ يستمعون إليه. شهدوا أسارير وجوههم وقد جملها إقبالهم عليه وإحساسهم بما يستفيدونه. ولقد تراه من استرساله في عرض آرائه كالصانع يستغرقه طرقه ودقه وينساب عرقه؛ أو تجد قاضيه غضبان آسفًا إذ تنتهي مرافعته.

والدفاع بالفقه أول واجبات الصناعة. فهو لذلك عصري أبدًا. وبخاصة في زمن لم يبق فيه لدى القضاء وقت يضيعونه في المرافعات الطويلة، مهما كبرت القضايا، والمحامي الكبير قادر على أن يضع في الإطار الفقهي ما يفيد من دفاعه.

وأكبر شأن هذه الخصيصة فيه أن السنوات العشر التي بلغ فيها أوجه كانت كفاحًا من المحاماة لتثبيت "المشروعية الإدارية" في قاعات المحاكم. وكان قد أوفى في الفقه الإداري على

الغاية: وما هو إلا الفقه الذي يلزم السلطة أن تدور في دائرة العدالة. وهو في فقه يحتاج للابتكار والعمق في الفهم الدستوري وأصول القانون المدني. وكل أولئك على طرف ثمامه.

الخصيصة الثانية: هي الإيجاز الشديد إذا تكلم أو كتب لا يتكلم بالدفوع إلا اضطرارًا ولا يذكر من التفاصيل إلا قليلاً وإنما يتكلم في مقطع النزاع سواء في الدفع أو الموضوع أو كبريات المسائل. ولقد يطيل، ولكن في مواضيع كالمصابيح للقضاة وكأنهم يتسلمونها من يديه ليروا حلول المشكلات وهو يستوي في ذلك مع المحامين الكبار. لكنه يمتاز بأنه الفقيه المدني الذي لا يشق له غبار، وبأنه إذ يسلط الفقه الإداري على مقطع النزاع تتضافر في خدمته الخصيصتان وكأنهما راحتان مبسوطتان للقاضي بالمساعدة.

الخصيصة الثالثة: أداؤه الممتاز: القامة الفارعة ككبار الرياضيين. والوجه المزهر. على كتفين عريضين. والأنف الأشم، والفم الذي ينفرج عن الكلمات كالبلسم للجراحات. بالعربية الفصحى التي لا تعرف اللحن ساعات وساعات. والتي تعيد إلى الذهن موقف سادات البلاغة.

لقد سمعه أعضاء المجمع اللغوي في سنة ١٩٧٣ – وقد تخطى السبعين – فتذكروا أن البلاغة الفقهية صنعت للبلاغة العربية ما لم تصنعه روافد الفصحى في أي مجال. يومئذ دافع عن الفصحى دفاعه الموضوعي. كما عرض النموذج الرفيع لها بإلقائه الفصيح وسموه على اللحن أو استعمال العبارات الدارجة. فأمتع المجمع بما طالما نعم به القضاء.

وربما قرب طريقته إلى فهم القارئ أن يقرأ بصوت عال الكلمات التي نقلناها من مقاله الصحفي. فهكذا تكونه مرافعات مصطفى مرعي: عبارات منتقاة، وارتياد لمجالات متتابعة، وترسل في الفكر والقول، حتى إذا أدرك أنه أتم التعبير عن رأيه توقف الجرس المبدع الذي يتابع فيه سامعوه رنين الذهب وتوهج الجوهر.

وكمثل هذا المقال العبارات التي سنقتطفها من لمذكرات. فلغة هذه المذكرات هي لغته إذ يرتجل. لأنه يملي المذكرات ولا يراجعها. وإذا كتب لم يشطب ولم يعد لما كتب. ولقد يصحب معه محاميًا يكتب ما يقوله ليقدم به مذكراته. وهي شهادة لارتجاله ومستواه البلاغي الرفيع.

الخصيصة الرابعة: شخصيته في الجلسة وهو ما يسمى باللغة الإنجليزية Presence "الحضور" ولقد يستوي في ذلك مع كبار رجال المحاماة، لكنه في السنوات العشرين الأخيرة لم يكن يوجد بالمحاكم من يعادله في قوة شخصيته وسيطرته. وتعلق العيون بقسمات وجهه وتطلع الحاضرين إلى ذاته، وعباراته، والذين شهدوه وهو يتعدى السبعين في مجمع اللغة العربية كالذين شاهدوه قبل أن يبلغ الخمسين وهو يتحدى الملك في مجلس الشيوخ شهدوا الشيوخ من حوله في شبه فتنة.

والذين يهونون من شخصية المحامي بالجلسة واهمون. فما دامت الشخصية محل تقدير فهي شهادة بالنزاهة. والعلانية تجعل الجمهور والقضاء شركاء في الجلسة. ومن أجل ذلك نص عليها الدستور. ولقد طالما أجمع على مصطفى مرعي الشركاء.

وهو، ومع ذلك لم يكن الرجل غير المألوف كالهلباوي أو المتحدي كمارشال هول بل كان أليفًا مألوفًا تقرأ في وجوه القضاة أنهم يتمنون أن يكونوا يومًا من أيامهم في مستواه، أو أن يبلغ أبناؤهم مبالغه لكنه بنبوغه في العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية – مجتمعه – يعتبر شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمي. ومن أجل ذلك كان كثير من موكليه شركات أجنبية وأشخاصًا أجانب.

الخصيصة الخامسة: هي التوازن البالغ في الكلام مع ضخامة العبء الذي يحمله ودقة الهدف الذي يريد إصابته.

اقرأ ما كتبه في اللواء الجديد عن الملك، وهو يعلم من ولاية الوزارة ثلاث مرات أن يقصر الملك لجنة تراجع ما يكتب عن السلطة لتقدم الكتاب الذين يحسب لهم حساب إلى محكمة الجنايات، بعد أن يظهر لهم عدد من المقالات يكفي للإفصاح عما يفكرون فيه ويسوقونه للناس. فيقدمون متهمين بمجموع هذه المقالات واقرأ توعده لهذه السلطة بمزيد من الكتابات. ومع ذلك لا يقع ما يكتبه تحت طائلة لجنة الملك.

واقرأ مذكرته التي سننقل منها شيئًا بعد. فهي كانت مقدمة لمجلس الدولة باتهامات ليس لها آخر ضد رئيس وزراء جاء وسيجيء للحكم وفيها أقسى هجوم ضده وضد وزير كان – من بضع شهور – رئيسًا لإحدى دوائر هذا المجلس.

* * *

ومكن لهذه الخصائص خصيصتان أخريان لنظامنا القضائي الذي نما في أحضانه:

الأولى: أنه إذا كانت المحاماة العظيمة تصنع القضاء العظيم، وآية ذلك ما نجده في الأحكام من آثارها، فالقضاء العظيم يتيح للمحاماة أن تخدمه، وأن تفتح الأبواب له، بالبحث الدءوب عن العدالة. وكان من آثار ثورة سنة ١٩١٩ أن ولى القضاء كله أبناء مصر. فلم يبق فيه أوربيون أو أتراك أو إقطاعيون ابتداء من سنة ١٩٣٠. أما الباشوات فكانوا يحملون رتبًا من أجل وظائفهم، وأما الوجهاء فيه فلم يتعدوا أن يكونوا أبناء عمدة قرية، كقرية الجزيرة الخضراء.

والثانية: أن الانفتاح القانوني في مصر كان عالميًا. فكان السباق يجري في الميدان العالمي للمعارف القانونية بين المصريين والأوربيين محامين كانوا أم قضاة أي بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

وإنما ساد القضاء المصري بالطلائع التي شقت له الطريق: سعد زغلول، قاسم أمين، وحسين عاصم، علي فخري، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم عبد العزيز فهمي ومدرسته، فذلك الجيل الذي أرسل فيه وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف أسيوط خطاب ثناء فرده إليه قائلاً: إن من يملك الثناء بغير نص قانوني يعطيه ذلك الحق، يملك اللوم بغير نص يعطيه ذلك الحق.

وكانت مصر وراء قضائها تحميه بدمها. فيوم اعتدى عليه النظام الملكي بالحيلولة بين المتهمين وبين القضاء أديل من النظام بتمامه، بعد عام واحد، في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢.

في هذه الساحة العظيمة للعدل وللبلاغة، حمل مصطفى مرعي سلاحه ضد الظلم من أجل بلاده، كمثل ما حلمه في المجلس التشريعي، ضد الملك من أجل بلاده.

وبعد – فلنستحضر ومضات العبقرية في كلمات الهلباوي لمصطفى مرعي سنة ١٩٣٢ "إن المحاماة مهما كثر عددها سبيقى مكانك الذي كنت تشغله فيها غالبًا إلى زمن طويل" – وها هي ذي أعوام ستون مضت تدل على أن انتظار من يحل محله سيكون أطول.

(المذكرة الأنموذج)

مذكرة مقدمة لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة من محمود زكي بك ضد وزارة التموين ورئاسة مجلس الوزراء في القضية المحدد النطق فيها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحكم فيها بإلغاء قرار الفصل.

ترافع عن الدولة فيها المستشار زكي بدوي عضو قسم القضاء الإداري

على صدر المذكرة وضعت آية من القرآن الكريم ﴿ **وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللَّهِ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ (١٢٧) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ** ﴾

وفيما يلي فقرات منها:

١- دعوانا هذه هي دعوى على الحكومة بأنها انحرفت عن الغاية القويمة واستعملت سلطتها في غير ما أعدت له هذه السلطة. وهي تشبه من حيث المبنى القانوني دعاوي أخرى سبقتها إلى محكمة القضاء الإداري فقالت فيها كلمة الحق وأعلت فيها منارة القانون. وهي مع ذلك تختلف من حيث المبنى الواقعي عن هذه الدعاوي من ناحيتين خطيرتين:

أما الناحية الأولى فتتصل بالباعث الذي بعث الحكومة على الانحراف وتنكب السبيل السوي. هذا الباعث في دعوانا غيره في الدعاوي الأخرى إذ في الدعاوي الأخرى يغلب أن يكون هذا الباعث شخصيًا أو حزبيًا يحمل الحكومة على أن تنحرف فتنحرف وهي تعمل لحسابها. أما في دعوانا فقد انحرفت الحكومة لا لحسابها ولكن لحساب رب من أرباب المال تمكن منها وتسلط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال تمكن منها وتسلط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال على دولة الحكم فسدت الدولتان معًا. وإذا فسدت الدولتان فقل على البلد السلام.

وأما الناحية الثانية فهي تتمثل فيما كان من الحكومة بعد أن أحالت المدعي على المعاش فقد قدرت أنه ماض إلى القضاء وأن قرارها سيساق متهمًا إلى ساحة العدل ليقام له الميزان. فإذا بها تصطنع أداة للتحقيق تسخرها وتتحكم فيها لتبلغ بها مأمنها، وما مأمن الحكومة إلا شهادة بأن المدعى لم يكن على الجادة حين كان في ولاية الحكم. وبلغت الحكومة هذه الغاية وحصلت على شهادة زور من شاهد كاذب هو التحقيق الذي سخر لهذه الشهادة. فكانت هذه ناحية أخرى تميز مع الناحية التي سبقتها هذه الدعوى عن غيرها من الدعاوي. وإذا كانت الناحيتان كلتاهما تتصلان بواقع الدعوى فها نحن نورد هذا الواقع كما أوردته الأوراق لنكشف عن الناحيتين الواحدة بعد الأخرى.

من هو رب المال، وكيف تسلط على الحكومة؟

وكيف انتهى من تسلطه إلى إحالة المدعي على المعاش؟

٢- هل عبود باشا [٤٣] لا سواه إذ ليس في مصر من أرباب المال من يملك أن يقيم الحكومات أو يسقطها غير عبود. وليس فيها من أعانته ظروف السياسة على توجيه بعض الحكومات والتسلط عليها غير عبود.

وهو باسم شركة السكر ولحسابها له مصلحة تتعارض مع سياسة وزارة التموين، فكان دأبه – ما يزال – أن يغالب هذه السياسة وأن يقاومها فإن كان في الحكم رجل أمين لا يرهبه ولا يخشاه ساقه بعصا القانون فما يسعه إلا أن يذعن ويطيع. وإن كان العكس تمرد عبود واستبد بالناس واستعلى على القانون.

وإليك تفصيل هذا الإجمال:.....

(٤٣) كان يملك الملايين ويسيطر على شركات تدير مرافق عامة أو احتكارات ولا يؤدي حقوق الحكومة ويغضي عن ذلك حكام هذا الزمان، وقد كان في شركاته وزراء ورئيس مجلس وزراء. والقضية المقدمة فيها هذه المذكرة فيها بيان ذلك.. وقد كسبت الحكومة تحكيمًا فيه الملايين. كانت مستحقة على شركة السكر سبق ذكرها في إحدى المذكرات المشار إليها في الفصل الثالث من هذا الكتب والخاصة بالمؤلف.

obeikandl.com

سلوك الشركة

وكيف انطوى على مغالبة نظام التموين

٩- بناء على هذا التعارض ين مصلحة الشركة وبين نظام التموين سارت الشركة على سنة مغالبة هذا النظام ومقاومته فإن وجدت حكومة قوية قادرة لانت وأذعنت وسايرت هذا النظام وإن وجدت العكس عصت وتمردت. وإن شئت أدلة على ذلك فإليك هذه الأدلة مستقاة كلها من وثائق وضعناها تحت نظر المحكمة.

.....

.....

١٢- على هذا النحو لوح بدر باشا بعصا القانون فما أن رآها عبود حتى انكمش وتراجع وصرف المقررات كما أرادتها وزارة التموين. وانقضت سنة رؤى بعدها رفع المقررات لتصير ٢٠٤ آلاف طن في السنة بدلاً من ١٨٠ ألفًا، فإذا بالشركة تعود إلى الالتواء وكان وزير التجارة حينذاك ممدوح بك رياض فأبلغ النيابة وأخذ وكلاؤها يحققون مع رجال الشركة وهؤلاء أحالوا على عبود. وسئل عبود فإذا به يقر في شبه تحد بأنه الآمر بالعصيان. وكان لهذا السلوك من جانب الشركة أثره البالغ في نشاط السوق السوداء فما كادت وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا تلي الحكم في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى كانت أزمة السكر في مقدمة الأزمات التي واجهتها وعرفت هذه الحكومة وعلى الخصوص عرف وزير التموين فيها عبد الحميد عبد الحق باشا كيف يرد عبودًا إلى صوابه فاستدعاه إلى مكتبه وأفهمه أنه إن لم يستجب لمطالب التموين فلا معدى عن الاستيلاء على مصانع الشركة.

١٣- وكان المدعي مع وزيره حين صدر عنه هذا التهديد. فإذا بعبود يوجه الحديث للمدعي قائلاً "هكذا تؤلب على كل وزير يا محمود بك" وما كان عبود ليقول هذه الكلمة للمدعي في حضرة الوزير لولا أنه مملوء. وما يملؤه إلا السخط والمقت. وكيف لا يسخط على المدعي ولا يمقته إذا كان الوزراء يتغيرون وسياسة الوزارة في خصوص السكر ثابتة لا تتغير أفلا يعذر بعد هذا إذا اعتقد أن الوكيل الدائم للوزارة هو الساهر على هذه السياسة وهو الحارس الأمين عليها وهو الذي يبسطها ويزكيها عند كل وزير.

لكن شدة عبد الحق لم تذهب عبثًا على كل حال فقد أذعن عبود وصرف المقررات كما حددتها الوزارة. وحدث أن رأت الحكومة تشكل لجنة وزارية لتسوية وجوه الخلاف القائم بين الحكومة وبين شركة السكر في خصوص الضرائب وغيرها مما كان معروضًا حينذاك على القضاء المختلط وانتهت هذه اللجنة من هذه التسوية إلى اتفاق رضى به عبود وطابت به نفسه فسهل عليه أن يعرض بناء على طلب الحكومة ابتداء من شهر مارس سنة ١٩٤٩ فوق سكر المقررات ستة آلاف طن من السكر الأحمر غير المكرر كل شهر ليكون هذا المقدار تحت تصرف المستهلكين يأخذونه حرًا من قيود البطاقات بثمن السكر الأبيض وجاء هذا التعاون بين الحكومة والشركة في هذه الفترة علاجًا شافيًا من أزمة السكر فتراجعت سوقه السوداء وما أن وافى شهر يوليه سنة ١٩٤٩ حتى كادت هذه السوق أن تزول.

١٦- وذهبت وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا في ٢٨ يوليه ١٩٤٩ وجاءت بعدها وزارة..... باشا الائتلافية. و..... باشا تعرفه شركة السكر كما يعرفه عبود باشا رئيس مجلس إدارة هذه الشركة. تعرفه شركة السكر لأنه عضو مجلس إدارتها منذ سنة ١٩٤٤. ويعرفه عبود باشا لأنه ما كان ليظل بهذه العضوية إذا لم يكن محل ثقة عبود باشا وموضع تقديره. ثم هو لم يظفر بعضوية شركة السكر وحدها بل ظفر إلى جوارها بالعضوية في شركتين جديدتين أنشأهما عبود باشا هما الشركة المصرية للأسمدة وشركة التقطير المصرية. وإنك لترجع إلى الشهادات الثلاث التي استخرجناها من السجل التجاري (حافظتنا الأولى مستند رقم ١ وحافظتنا الثانية مستند ١٥، ١٦) فترى أن.... باشا هو الرجل الوحيد الذي يشترك في عضوية هذه الشركات كلها. بينما غيره من أمثال شريف صبري باشا ومحمد محمود خليل بك وعبد الحميد باشا بدوي ليسوا أعضاء إلا في شركة واحدة من الشركات الثلاث. وما كان... باشا ليظفر بهذه لمكانة عند عبود المتصرف في هذه الشركات لو لم يكن له عنده مقام مخصوص.

١٧- فإذا كانت شركة السكر تمت لـ..... باشا بهذه المكانة القوية وكان عبود باشا رئيس مجلس إدارتها له على.... باشا (رئيس الوزارة) أياد سابقة فهل ترضى الشركة ان تنزل على مطالب التموين في عهد..... كما كانت تنزل عليها في عهد عبد الهادي؟ اللهم لا.....

٢١- وفيما كانت هذه الرسائل تتردد بين الوزارة وشركة السكر. كانت السوق السوداء تمضي في طريقها نشطة قوية وسجلت مراقبة المباحث بوزارة التموين هذه الظاهرة الخطيرة في تقرير قالت فيه:

"منذ شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ توقفت الشركة عن صرف السكر الخام وفي الوقت ذاته عمدت إلى التباطؤ في شحن مقررات شهر سبتمبر حتى إنها لم تنته من شحن مقررات هذا

الشهر إلا في السادس عشر منه، وقد انبنى على هذا العوامل أن استأنفت السوق السوداء نشاطها من جديد فعادت أسعار السكر إلى الارتفاع ثابتة حتى بلغت في القاهرة ١١ قرشًا للأقة في أواخر شهر أغسطس.

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطت شركة السكر خطوة أخرى وذلك بأن توقفت عن صرف مقررات مصانع الحلوى التي تزيد على طن كامل بل أبت أن تصرف لهذه المصانع إلا في حدود ٥٠ في المائة.

من هذا يتبين أن الوضع الحالي للسكر تكتنفه ثلاثة عوامل خطيرة الشأن ستؤدي حتمًا إلى ارتفاع أسعاره في السوق السوداء والعودة إلى حال شبيهة بتلك التي كانت موجودة في شهر ديسمبر إن لم تكن أشد منها. أما هذه العوامل فهي:

(أ) امتناع الشركة عن صرف السكر الخام.

(ب) امتناعها عن صرف مقررات مصانع الحلوى كاملة.

(جـ) تباطؤها في شحن مقررات السكر إلى مناطق الاستهلاك.

لهذه الأسباب اتصلت المراقبة ببعض أصحاب مصانع الحلوى للوقوف منهم على حقيقة الأمر وعلى الأسباب التي دعت الشركة إلى عدم صرف مقرراتهم بالكامل وقد تبين من سؤال كل من علي حسن الرشيدي وإبراهيم بك شيرين وقويدر وخطيب و.... أنه على الرغم من أنهم عرضوا على الشركة جميعًا ثمن السكر المقرر لهم إلا أن الشركة أبت الصرف لهم إلا في حدود ٥٠ في المائة من المقرر لهم كما أوضح أحد أصحاب هذه المصانع (علي حسن الرشيدي) أنه في الوقت الذي أبت الشركة فيه إلا صرف نصف مقطوعيته فإنها سمحت له بالحصول على ١٢٠٠ كيلو من سكر البودرة بواقع ٨٠ جنيهًا للطن الواحد. ويبدو أن الشركة لجأت إلى هذا الإجراء الغريب أي التوقف عن صرف مقررات المصانع كاملة لتحمل أصحاب هذه المصانع على شراء حاجتهم من السكر منها مباشرة بهذا السعر المرتفع بغية تحقيق أقصى ربح ممكن" (حافظتنا الأولى من مستند رقم ١١).

٢٢- وعرض هذا التقرير على المدعى فذيله بما يأتي:

"مراقب الأغذية

لا أستطيع صبرًا على هذه الحالة فقد استعلت الشركة على القانون واستبدت بالناس فتعد مذكرة إيضاحية مع مشروع القرار الذي أعددناه بالإسكندرية وترسل إلى مجلس الدولة تمهيدًا لإصداره.

ويكتب اليوم خطاب للشركة تنبه فيه إلى كل هذه المخالفات وإلى إزالتها فورًا بصرف "المقررات كاملة" (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١)

إنه لا يستطيع صبرًا على هذه الحال. هكذا قال المدعي كلمته مدوية. وهو لم يقلها كلمة شفوية تجري على اللسان فما تترك أثرًا يشهد على قائلها وإنما قالها كلمة مكتوبة تشهد كتابتها عليه. وتشهد له. تشهد عليه عند الشركة وأعوانها وتشهد له عند الناس كافة بالجرأة البالغة في الحق. فما يسهل على موظف كائنًا ما كان مركزه أن يلوح بعصا القانون لشركة على رأسها عبود باشا في حكومة على رأسها باشا.

وقد قرن المدعي قوله بفعله. فأنذر الشركة حتى إذا لم تأبه لإنذاره مضى في طريقه غير هياب ولا وجل. وكان على رأس الوزارة وزير عادل منصف هو عبد الرحمن الرافعي بك [٤٤] فأيد المدعي وشجعه وما وافى يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلا وقد صدر قرار وزاري يلزم الشركة فيما يلزمها هي وعبود باشا نفسه ومن عداه من مديريها وموظفيها وعمالها كل فيما يخصه أولاً بإنتاج السكر الخام وإرساله لمصانع التكرير بالحوامدية. ثانيًا بتكرير السكر الخام. ثالثًا بشحن مقررات السكر الشهرية على جميع مناطق الاستهلاك طبقًا لما تحدده وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات لكي يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها في ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له. وألزم القرار عبود باشا ومن عداه من موظفي الشركة ألا يتصرفوا في أصناف السكر الخام والمكرر التي تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيرًا جبريًا أو غير الخاضعة للتسعير الجبري بغير ترخيص من وزارة التموين (حافظتنا الثانية مستند رقم ٢).

٢٣- وفوجئت الشركة بهذا القرار بل فوجئ به... باشا نفسه.

أما شركة السكر فقد ثارت ثائرتها وهاج هائجها فالقرار نافذ في عنقها وإن هي خالفته حوكمت جنائيًا. والقرار يلزمها أن تكون أداة طيعة أمام مطالب التموين. والأنكى من هذا كله أن القرار يقبض يدها عن التصرف في السكر البودرة فما تملك أن تتصرف فيه بغير إذن من وزارة

(٤٤) غير وزارته ولم يدخل الرافعي بك الوزارة الجديدة.

التموين والسكر البودرة هو كما سلف البيان ذلك الذهب الأبيض الذي تصيب الشركة من ورائه وافر الكسب. وما كان ينفع الشركة إزاء هذا القرار أن تلوذ برئيس الحكومة أو تستنجده. فما يملك رئيس الحكومة للقرار دفعًا ولا تعطيلاً وكان على الشركة أن تنفس عن نفسها فمضت على مضض منها إلى مجلس الدولة وفي عريضة دعواها التي أودعتها سكرتارية المجلس في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ نعت على وزارة التموين سياستها من حيث زيادة مقررات الاستهلاك. ومن حيث الاتجاه إلى الاستيراد، كأن الشركة دولة فوق الدولة وكأن القوامون عليها قوامون على مصاير الدولة.

٢٤- إنه نزاع سافر بين شركة السكر وبين المدعى.. فالشركة تعصى القانون وتتمرد عليه. والمدعى يغالبها فيغلبها بقوة من حقه وقوة من سند وزيره المتفق معه على رأيه. وكان على..... باشا أمام نفسه وأمام غيره ألا يخيب الرجاء فيه وأن لا يقف مكتوف اليد في هذا الصراع.

والحق أن.... باشا ليعذر. فقد ظل خمس سنوات قبل أن يلى الحكم عضوًا في مجلس إدارة شركة السكر يعطيها من جهده وتعطيه من مالها وخمس سنوات ليست بالفترة القصيرة في عمر الإنسان.

وللبيئة أثرها في النفس. وبيئة شركة السكر بيئة تجارية يهمها الكسب فإذا حال دون هذا الكسب حائل فهو مكروه ولو كان موظفًا على حق فيما يفعل وما يدع. وللقرين أثر في قرينه. و..... باشا قرين عبود. وعبود رجل مال. ورجال المال رجال غاية. وغايتهم هي كل شيء عندهم فما يرضيهم أن يعترض عليهم معترض بل يغضبهم ويثيرهم فما يذكرونه إلا بشر. ومن يدري ماذا قال عبود باشا في حق المدعي وهو دائب على اعتراضه كلما التوت شركة السكر وما أكثر ما تلتوي. وإذ قال عبود فمن أولى بتصديق ما يقول من قرينه.....

إن..... باشا ليعذر حقًا. والذنب ليس ذنبه وإنما ذنب النظام الذي يسوغ لرجال المال أن يديروا دفة الحكومات ويا ويل الموظف الجريء الأمين من هذا النظام. إن جرأته وأمانته قد تحملانه يومًا على أن يواجه عملاقًا من عمالقة المال بما لا يحب قد تحملانه على أن يسمعه ما يكره فماذا يكون إذا دارت دورة الفلك وصار هذا العملاق وزيرًا أو أكثر من وزير.

أتراه يعدل عدل عمره فينصف الناس من نفسه قبل أن ينصفهم من سواه. أتراه يطرح ماضيه فلا تجيش نفسه بما كانت تجيش به من سخط على من صده أو رده وقتًا ما. اللهم لا وإلا ما جريت الشركات وراء المستوزرين تحوزهم فتحوز الجاه سعيًا وراء حاجاتها في الدواوين.

٢٥- لا عجب بعد هذا إذا ولى.... باشا الحكم وفي نفسه ما فيها نحو المدعي. ولا عجب إذا لم يستطع..... باشا بعد أن ولى الحكم أن يتجرد مما كان في نفسه قبل أن يحكم. وإذن فما بقاء المدعي في الحكومة يشغل فيها مركزًا من أخطر المراكز. إن هذا ليبدو أمرًا غير مألوف ولو تصاغر المدعي وضعف وهان فما بالك وهو لم يتصاغر ولم يضعف ولم يهن. فما بالك وقد بقى إزاء شركة السكر في عهد..... باشا كما كان إزاءها في عهد غيره حازمًا معها جريئًا عليها. إنه بهذا قد أهدر دمه فما بقى إلا أن ينال جزاءه لكن حبذا لو أتى السهم القاتل من الوزير المختص. فما يجوز أن يعزل وكيل وزارة يغير رأي وزيره ولهذا انتهز... باشا فرصة حديث له مع الرافعي بك وزعم أنه قد أتيح له وهو خارج الحكم أن يعرف عن المدعي ما يشينه من جهة أمانته في عمله وأدرك الرافعي بك المراد بهذا الزعم كما أدرك الباعث عليه وعرف كيف يتخلص مما حاول رئيس الحكومة أن يورطه فيه فكان على الرئيس أن يتربص حتى تواتيه الفرصة فيلين الرافعي بك إذا جاز أن يلين أو يأتيه منه وزير آخر يسبق الرئيس إلى ما يهوى.

٢٦- ولو قد سكتت الأحداث لجاز أن يسكت... باشا على مضض وأن يسكت عبود باشا أيضًا لكن الأحداث لم تسكت ففي قضية مجلس الدولة التي أقامها عبود بطلب إلغاء القرار الوزاري الصادر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أبى المدعي إلا أن يعد بنفسه دفاع الحكومة ضد شركة السكر وأرسل هذا الدفاع مذيلاً بتوقيعه إلى هيئة قضايا الدولة وهو دفاع لا يخلو من حماس لحق الدولة وشدة على باطل الشركة (حافظتنا الثانية مستند ٦) وهذه من المدعي غيرة يحسد عليها حقًا لكنها غيرة لها ثمنها الذي يجب أن يدفعه وإلى أن يدفع هذا الثمن هل يسكت..... باشا؟

اللهم لا. فقد انتهز فرصة استجواب قدم لوزير التموين في شأن من شئون السكر لا يمت للمقررات ولا للاستيراد بأي سبب فإذا به يسبق وزير التموين إلى منبر مجلس الشيوخ في

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩وإذا به يترك موضوع الاستجواب ليتحدث عن سياسة وزارة التموين من حيث زيادة المقررات ومن حيث الاستيراد فنعى على هذه السياسة ما ينعاه عبود باشا عليها في دعواه أمام مجلس الدولة ويندد بها كما ندد بها عبود باشا سواء بسواء. (صحيفة ١٣ من مضبطة مجلس الشيوخ حافظتنا الأولى مستند رقم ١٥). ويأبى الرافعي بك الوزير في وزارة..... يأبى هذا الرجل النبيل أن يساير..... فإذا به يعتلي المنبر ثم يقول:

"اسمحوا لي أن أقول أنني لست من هذا الرأي، فأنا أرى أن زيادة مقطوعية السكر مسألة ترجع إلى ازدياد الرخاء. وارتفاع مستوى المعيشة في البلاد. ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة في أن الناس يستهلكون سكرًا أكثر مما مضى. ولكن الواجب يقضي أن ندبر الأمر. فإن كان السكر الذي لدينا يكفي لهذه الزيادة فيها وإن لم يكن يكفي فعلينا أن نبادر باستيراد ما يسد هذا النقص (ص ١٧ من المضبطة نفسها).

٢٧- وكان عبود بعد أن رفع دعواه أمام مجلس الدولة قد أرسل في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ شكوى.... باشا ضد وزارة التموين. وكان على..... باشا أن يفعل شيئًا. فإذا به يدعوا اللجنة العليا للتموين. وإذا به يحضر بنفسه ويرأس هذه اللجنة على غير عادته وعلى غير عادة غيره من رؤساء الحكومات في مختلف العهود، ويعرض.... باشا بنفسه على اللجنة شكوى عبود لتقرير اللجنة تأليف لجنة فرعية للنظر فيما أثارته هذه الشكوى من الخلف بين عبود وبين وزارة التموين ومن بين هذه المواضيع وبل وعلى رأسها كمية المقررات من السكر (محضر جلسة لجنة التموين العليا في ١٩٤٩/١٠/٢٠ برياسة..... باشا مستند ٧ حافظتنا الثانية) وتجتمع اللجنة الفرعية بعد يومين اثنين فتقرر وقف زيادة المقررات وبقاءها كما هي خلافًا لما كانت تريده وزارة التموين (محضر جلسة اللجنة الفرعية في ١٩٤٩/١٠/٢٢ مستند رقم ٩ حافظتنا الثانية).

٢٨- هاتان حركتان صدرتا عن رئيس الحكومة إحداهما في مجلس الشيوخ والأخرى في لجنة التموين العليا وفيهما معًا أعطى الرئيس المذكور صديقه عبود حججًا تعينه على الحكومة في الدعوى المرفوعة بينهما أمام مجلس الدولة وما أسرع ما تلقف عبود هذه الحجج وراح يسند

بها دعواه على الحكومة. وإليك ما ورد في تقرير حضرة المستشار الذي نيط به تلخيص هذه الدعوى وقد جاء فيه:

وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقبت المدعية (شركة السكر) على رد الحكومة بمذكرة أرفقت بها حافظة مستندات وقالت أن لجنة التموين العليا قد اجتمعت بعد رفع الدعوى وواجهت مشكلة السكر مواجهة صريحة وحددت مقدار استهلاك السكر بما لا يزيد على عشر ألف طن لكافة حاجات المعيشة والصناعة وبهذا أصاخت الوزارة لتحذير الشركة من سوء مغبة سياسة الإسراف التي جرت عليها واقترن قرار اللجنة ببيان ألقاه رئيس الحكومة في مجلس الشيوخ بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ صرح فيه بخطأ سياسة تضخيم مقررات السكر على نحو أسفر عن أزمة السكر التي اضطرت الحكومة إلى استيراد السكر من الخارج..." (نرجو الرجوع إلى التقرير حضرة المستشار الملخص للقضية المضمومة).

٢٩- وكانت لجنة السكر الفرعية التي شكلت بقرار من لجنة التموين العليا يوم أن ترأسها..... باشا كانت هذه اللجنة الفرعية قد قررت أن تتولى شركة السكر تكرير السكر الوارد من الخارج على أن تراعى في حالة عدم كفاية الناتج من السكر المكرر للوفاء بكامل حاجات الاستهلاك استكمال النقص من السكر الخام الوارد من الخارج ويكون تسليم السكر الخام وتوزيعه وتكريره وفقًا لشروط يتفق عليها بين وزارة التموين وشركة السكر. وبناء على هذا القرار طلبت وزارة التموين من شركة السكر أن توافيها ببيان عن وجوه نفقة توزيع هذا السكر وتكريره وأجابت الشركة فإذا بها تطلب ٦٩٥ قرشًا لكل طن. وأوفدت وزارة التموين بعض خبرائها إلى الشركة للتحقق من دقة هذا الرقم الذي يبدو مبالغًا فيه فأبت الشركة أن تمكن هؤلاء الخبراء من الإطلاع على دفاترها وسجلت وزارة التموين هذا السلوك على الشركة في مذكرة أعدها المدعى ووقعها الرافعي بك في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد استلفت نظر الوزارة أن الشركة كانت قد وزعت في عهد إبراهيم عبد الهادي باشا نحو ٢٥ ألف طن من السكر الخام وكان توزيعها بثمن السكر الأبيض وبهذا تكون قد حصلت في خصوص هذا المقدار على نفقة تكريره دون أن يكرر. وعلى هذا رأت الوزارة أن تكرر الشركة مقدارًا مماثلاً من السكر المستورد دون أن تستوفي عن تكريره أي نفقة وإليك بعض ما جاء في هذه المذكرة:

"هذا ولم تمكن الشركة خبراء الإدارة من الإطلاع على الدفاتر لمعرفة حقيقة هذه المبالغ إلا فيما يتعلق بمصاريف التكرير وحده التي تبين أنها في المتوسط تبلغ ثلاثة جنيهات في الطن على أن أول ما يسترعي النظر في المبالغ التي تطالب بها الشركة هو المبلغ الخاص بعملية التكرير ذاتها إذ أن الشركة سبق لها أن قامت بتوزيع ٢٥٤٢٠ طنًا من السكر الخام المحلي بناء

على تكليف الوزارة وكان توزيعها بسعر السكر المكرر فترتب على ذلك توفير نفقات تكرير هذه الكمية التي تبلغ ٧٦٣٦٠ جنيهًا وأن تتكبد الشركة أية مصروفات إضافية دون أن يتوقف مصنع التكرير بالحوامدية مما يستلزم أن تقوم الشركة بتكرير كمية مماثلة من السكر الخام المستورد من غير أن يكون لها حق المطالبة بنفقات عملية التكرير. أما بقية النفقات الخاصة بالتفريغ والتحميل ونولون الشحن الداخلي ومصاريف التوزيع فترى الوزارة أن تكون المحاسبة على أساس المصاريف الفعلية بعد إتمام العملية طبقًا للمستندات التي يتعين أن تقدمها الشركة للوزارة عن كل مبلغ تصرفه في هذا السبيل".

٣- كانت هذه هي آخر مذكرة وقعها الرافعي بك لأن وزارة.... الائتلافية انحلت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبانحلالها ترك الرافعي بك وزارة التموين وحل محله فيها..... باشا وزير التموين في وزارة..... التي شكلت في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وكانت المذكرة في مكتب الوزير تنتظر عرضها على لجنة التموين العليا لكنها مذكرة تضيع على شركة السكر مبلغ ٧٦ ألف جنية. وهي إلى ذلك تسد على الشركة باب الحصول على ٦٩ قرشًا عن كل طن من السكر يرد من الخارج إذ المذكرة قد أطرحت التقدير الذي قدرته الشركة وجعلت العبرة فيما يدفع إليها بقيمة ما تنفقه فعلاً نفقة مؤيدة بالدلي.

ونزل الوحي على الوزير الجديد فإذا به يحبس هذه المذكرة ولا يقدمها للجنة التموين العليا بل إنه ليبادر فيسأل عن الصور التي كانت تحت يد الموظفين المختصين من هذه المذكرة فيجمعها ليحسبها هي الأخرى حتى لا ترى النور ولا يراها النور.

ويأتيك دليل هذا الواقعة الخطيرة فيما جاء استطرادًا على لسان الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب حين كان يسأل أمام النيابة في تحقيق صفقة الذرة السودانية حيث قال: "أذكر أيضًا أني سمعت أن معاليه (يقصد معالي..... باشا) في الأسبوع الأول أو في اليوم الأول لوجوده بالوزارة طلب مذكرة خاصة بتكرير السكر كان قد وقع عليها معالي الرافعي بك لعرضها على لجنة التموين العليا في اليوم الذي سقطت فيه الوزارة – علمت أن معاليه جمع الموظفين الذين ينتظر أن تكون قد وصلت إلى أيديهم نسخ من هذه المذكرة وطلب إليهم تقديم كل ما لديهم منها وهددهم إذا تحدث إنسان في هذه الواقعة وقد أنتج التهديد فعله" (فواجب الرجوع إلى صفحة ٩٧ من تحقيق النيابة في الذرة السودانية).

٣١- ودلت هذه البداية من الوزير الفقيه على الدور الذي اختير له. فقد كان يملك أن يتصرف في المذكرة التصرف الشرعي فيحفظها إذا لم يكن من رأيه أن يقدمها، لكنه لم يشأ أن يلتزم الشرع لأن الشرع فيه كلفة وهولا يريد أن يتكلف.

ومضت الأيام الأولى ولا شيء يبدو على سطح الماء. فالوزير راض عن وكيله والوكيل يغالط نفسه وينتظر من وزيره الجديد خبرًا كالذي رآه من وزيره القديم. ويلتقي الاثنان صباح يوم الأحد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تعودا أن يلتقيا، فيتبادلان المعونة في ظل من الأمن والثقة ويذهب الوزير إلى مجلس الوزراء في هذا اليوم نفسه، فإذا به يطلب إحالة وكيل وزارة على المعاش، ويستجيب المجلس لهذا الطلب وتتقرر الإحالة، والوكيل كالعهد به غارق في عمله فإن فيه دائب عليه. فلا يرفع رأسه إلا على صوت مكالمة تليفونية من صحفي ينبئه بالنبأ فلا يصدقه ثم تتواتر الأنباء فيرى وجه الخيانة ويحس خنجر الغدر، ويظن في أذنه صوت ضحكة عالية يتبينها فإذا بها دولة المال تسخر من دولة الحكم ودولة الباطل تهزأ بدولة الحق ودولة الرذيلة تشمت في دولة الفضيلة.

التحقيق الإداري

٣٢- ولو سكت المدعي لسكت الطغاة الذين أحالوه على المعاش فما أحالوه إلا ليخلو الجو لشركة السكر، وهذه غاية يكفيها أن تقع الإحالة على المعاش وقد وقعت، لكن المدعي لم يسكت لأن يقلانه في حقه لا يعادله إلا ثقته في عدل القضاء. وعلى هذا ما أن أذيع مرسوم إحالته على المعاش حتى أعلن أنه في طريقه إلى ساحة مجلس الجولة (أهرام ١٩٤٩/١١/٢٤ مقدم منا). وكان على الطغاة أن يواجهوا الرأي العام وأن يعدوا أنفسهم ليوم يقع فيه الحساب وعلى صدا رأوا أن يجري تحقيق يراه الناس فيظنون أن شيئًا وراءه. وقد يوجه التحقيق فيتجه وقد يُقاد فينقاد وعندئذ قد ينكشف عن عورات للمدعي أو سوءات وهذا هو المطلوب. وتمنوا لو تولت النيابة هذا التحقيق ليبدوا أنه يتناول جرائم إذ النيابة هي وحدها التي تحقق الجرائم. لكن تحقيق النيابة بحسب الأصل رهن بأن يرد لها بلاغ عن جريمة أو شبه جريمة. وهو ما كانت أيديهم خالية منه. ومن هنا امتنع عليهم أن يدخلوا النيابة من بابها المشروع. وبقى أن يدخلوها من باب آخر خلفي وقد كان. فإذا بهم يستعيرون رجلين من رجال النيابة. وإذا بهذين الرجلين يغادران دار النيابة وينزلان ضيفين كريمين على دار وزارة التموين ليعينا وزيرها الهمام على الفساد الذي استشرى والاضطراب الذي عم.

٣٣- ويمهد لهاذ التحقيق بضجة يفتعلها الوزير الفقيه إذ يأمر بحصار من رجال البوليس يضرب على مبنى الوزارة. وتنشر الصحف – ومنها ما قدمناه للمحكمة – أنباء هذا الحصار تحت عناوين مثيرة. وتنشر أيضًا في بداية التحقيق أن الوزير الهمام قد اعتزم أن يرى رأيه في الموظفين وأنه موشك أن يجري حركتي نقل وعزل بينهم، وتحرك هذه الأنباء موجة من الفزع يستولي على الموظفين كبارهم قبل صغارهم وكلما آذنت هذه الموجة بتراجع أو انحسار دفعها بطل النزاهة بما كان يتورط فيه من تدخل سافر في التحقيق وتهجم مكشوف عليه. وإليك وصف بعض هذا الحال كما ورد على لسان ثلاثة من كبار موظفي الوزارة:

قال الأستاذ مصطفى مكارم الذي كان مراقبًا لتموين الإسكندرية وقتذاك وهو اليوم مراقب تموين القاهرة. قال هذا الموظف الذي يشغل وظيفة في الدرجة الثانية ما يأتي ردًا على أسئلة وجهها إليه محمود بك زكي في التحقيق الذي أجرته النيابة في خصوص مخالفات مضارب الأرز:

س – هل قبل أدائك بوزارة التموين استدعاك سعادة..... باشا وخاطبك في شأن هذا الموضوع؟

جـ – أيوه طلبني في مكتبه.

س – هل تذكر ما حصل بينك وبينه في شأن هذا الموضوع قبل إدلائك بشهادتك في تحقيقات التموين أو بعد إدلائك بها؟

جـ – اعتاد معالي الوزير.... باشا في ذلك الحين أن يطلبني ويتحدث إلي في المواضيع التي أنا مطلوب للشهادة فيها فكنت أفهم سعادته الحقيقة وأفهمه إن كنت أتذكر شيئًا أو لا أتذكره فكان يتكلم بشده وعنف طالبًا مني أن أتذكر بشكل إيحائي لما يرغبه فكنت أحيانًا أثور لكرامتي وأخرج من مكتبه فيعاود طلبي ويتكلم معي في نفس الموضوع مفهمًا إياي أن إخواني الموظفين يساعدونه بهذه الشهادات بما نصه "إخوانك بيشهدوا ويساعدونا".

وفي هذا الموضوع بالذات قال لي إن مهمتك أن تثبت لنا علاقة الشامي باشا بمحمود بك زكي فلما قلت له يا معالي الوزير العلاقة عادية ويظهر أن الذي أفهم معاليك غير ذلك هو رجل سيء القصد فقال لي إن مهمتك إثبات العلاقة بس ويبقى كتر خيرك وكان معاليه قد أمر بنقلي إلى شبين الكوم وأصدره أمره يوم ٥ من ديسمبر على أن ينفذ يوم ٦ من ديسمبر واستبقاني بالقاهرة بدون عمل لا أدري رأفة بي أم ليبقى هذا السيف مسلطًا على رقبتي وكانت حالتنا مضنية مبكية مخجلة فعلينا أن نحضر من الثامنة صباحًا إلى الثانية مساء ثم من الرابعة إلى منتصف الليل ثم نقرأ في الجرائد أخبارًا مثيرة مهدمة للأعصاب وأذكر أنني قرأت مرة بإحدى الجرائد أن معالي الوزير يبحث في إحالة ستة من كبار موظفي التموين على المعاش وأنه يجري حركة تنقلات وقد بلغني أنه يبحث في رفت أحد كبار الموظفين وطلب ملفه فما هي الأعصاب التي تتحمل كل هذا..." (وردت هذه الأقوال في التحقيق الذي أجرته النيابة عن مخالفات مضارب الأرز ردًا على أسئلة وجهها محمود بك زكي للشاهد صفحة ٣٣، ٣٤، ٣٥).

٣٤– وفي التحقيق الذي دار في النيابة حول صفقة الصفيح الخاصة بسمير بشارة قال الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء ما يأتي:

"أرجو أن يؤخذ في الاعتبار أن التحقيق الإداري الذي كان يجري تحت إشراف معالي وزير التموين السابق وفي الظروف الاستثنائية التي لابسته إنما كان مجالاً ضيقًا جدًا لإيضاح حقيقة المسائل وأن معالي باشا كان شديد الرغبة في أن تكون الإجابات في التحقيق في أضيق الحدود الممكنة وأنه كان يعتبر كل تفسير وإيضاح للمسائل هو مجرد دفاع عن سعادة الوكيل. وأنه في هذا الموضوع بالذات حدث بيني وبين معاليه مشادة سببها أنني أردت أن أوضح في التحقيق حقيقة موضوع التوضية المقول أنها صدرت من سعادة وكيل الوزارة لإصدار الترخيص وأنه لم يكن هناك مفر من أن تكون الإجابات مختصرة حتى لا يعتبر الإيضاح هو مجرد دفاع عن وكيل الوزارة لهذا أرجو التعويل على ما يقرر الآن من أقوال تتاح لي فيها الفرصة كاملة لتأييدها بالمستندات" (ص ١٩ من تحقيق النيابة للصفيح)

وقد سأل المدعي هذا الشاهد: هل طلب منك معالي الوزير أن تدلي بأقوال غير صحيحة في التحقيق؟ فكان جوابه:

"الوزير كان دائمًا يبدي السخط على كل كلام يمكن أن يوصل إلى الاقتناع بسلامة التصرفات وكان الإصرار من ناحيتي على إيضاح جميع المسائل الغامضة سيعرضني حتمًا لإجراء تعسفي من قبله ولذلك راعيت دائمًا الاكتفاء بالإحالة على سعادة وكيل الوزارة في أمور كان يمكنني إيضاحها لو كان سلطان الوزير بعيدًا كل البعد عن الموضوعات التي تحقق ورغبته كانت ظاهرة في ألا أظهر الحقيقة.

٣٥- وسئل الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب عن التحقيق الإداري وملابساته حين كان يسأل في النيابة عن صفقة الذرة السوداني فقص أمورًا يندى لها الجبين. وبكى الشاهد مرتين وهو يذكر هذه الأمور، ولم يشأ رئيس النيابة أن يسجل في محضره واقعة بكاء الشاهد مرتين أثناء شهادته عل ما لهذه الواقعة من أهمية. وأنهى الشاهد شهادته وجاء دور المدعي ليسأله عن علة بكاءه وإليك السؤال والجواب.

س – لاحظت أمس مع الأسف الشديد أنك أثناء إجابتك غلبك البكاء مرتين فما هو تفسير ذلك؟

جـ – هذه مسألة تخصني وأرجو إعفائي من الإجابة.

س – ذكرت أمس أنك كنت في حالة نفسية شديدة أثناء قيام التحقيق الإداري بسبب اضطهاد سعادة.... باشا لك فهل شكوت ذلك لحضرة رئيس النيابة المنتدب؟

جـ – حضرة رئيس النيابة أثناء التحقيق الإداري لم يكن يباشره بصفته رئيسًا للنيابة وإنما كان يباشره بصفته محققًا إداريًا ولم ألمس من جانب حضرته أثناء التحقيق ما يكون محلاً للشكوى ولذلك لم أشأ أن أثير شكواي رسميًا إلى حضرته أثناء التحقيق إذ أن الظروف وحدها كانت ناطقة فقوات البوليس تحاصر الوزارة في الداخل والخارج وحملة الصحف مستمرة ليلاً ونهارًا كأنما تضم الوزارة عصابات من اللصوص وقطاع الطرق. ولا شك أن حضرات المحققين كانوا أشد الناس لمسًا لحقيقة الحال بالنسبة للإجراءات التي كانت متبعة ولو كانوا يباشرون عملهم بصفتهم وكلاء النائب العام ما ترددت لحظة في الشكوى إليهم.

٣٦– بمثل هذه اللغة صارح هؤلاء الموظفون الثلاثة رئيس النيابة بالعيوب التي كانت تعتور تحقيقه الذي أجراه في الوزارة. ولا شك أنهم كانوا محرجين إذ حملتهم أمانة الشهادة على هذه المصارحة ولا شك أيضًا أنهم كانوا يكونون أكثر صراحة لو كان المحقق في النيابة شخصًا آخر غير المحقق الإداري.

ومع ذلك فليست العيوب التي كشف عنها هؤلاء الشهود هي وحدها التي تعيب التحقيق الإداري وتزري به وتقضي عليه. فهناك عيب آخر تصغر أمامه كل هذه العيوب وتهون. ذلك أن هذا التحقيق كله قد تم في غيبة المدعي. فلما دعى إليه وكان الحق أن يدعي. ولا يداخلنا شك في أن الرءوس المشرفة على التحقيق والمشتركة فيه كان تعرف أن استدعاء المدعي أمر لا بد منه للوصول إلى الحقيقة. لكن القوام ما كانوا يريدون بتحقيقهم حقًا. وإنما كانوا يريدون طرادًا وصيدًا. ولا عجب بعد هذا إذا كانت هذه الرءوس قد أدارت التحقيق على النحو الذي تراه لا على النحو الذي يراه العدل وتقتضيه الأمانة والذمة. ولا عجب أيضًا إذا ترتبت هذه الرءوس التحقيق حتى إذا ما تم على الوجه المطلوب راحت تنشر نتائجه على الناس وتعلنها في الصحف كأنها الحقائق التي دل عليها البحث وانتهى إليها التمحيص!!

تحقيق النيابة

٣٧- وكان على "الوزير الفقيه بطل الأمانة والنزاهة والإصلاح" أن يبلغ النيابة لأنه زعم في التقرير الذي نشره على الناس أن التحقيق الإداري قد كشف عن جرائم تحت نصوص قانون العقوبات. وما كان يتأتى وقد زعم هذا الزعم أن تطوي صحف التحقيق الإداري كأن شيئًا لم يكن.

ودعى المدعي إلى النيابة فعلاً لكنه دعي ليحضر أمام.... و..... وهما عضوا النيابة اللذان أجريا التحقيق الإداري.

وكانت هذه بداية سيئة. لأن هذين العضوين كانا قد خلصا من التحقيق الإداري إلى آراء معينة سجلاها في تقارير رفعاها إلى وزير التموين. وهذه التقارير كانت هي الأساس الذي قام عليه تقرير الوزير. بل كانت هي المصدر الذي استقى منه الوزير كل الذي جرى به قلمه في تقريره. ثم أنهما إلى ذلك قد تورطا فيما كان يحمل بهما أن يترفعا عنه فسايرا شهوة الوزير. أو هما على الأقل لم يكفا هذه الشهوة ولم يكبحا جماها. وقد كانا على بينة من الشوائب التي شابت جو التحقيق الإداري ومع ذلك رضيا أن يعيشا في هذا الجو وأن يستنشقا هواءه الفاسد. وإذا كان الأمر كذلك وكان المقصود بتحقيق النيابة أن يكون تحقيقًا سليمًا تتولاه يد بعيدة عن المظنة فكيف يعهد به إلى هذين العضوين؟

٣٨- بناء على هذه الاعتبارات تقدم محامي المدعي إلى النائب العام في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ يسأله أن يضع التحقيق في يد محايدة لم تتقيد برأي سابق عرفت به وعرف بها فإذا بالنائب العام يتخلى عن ولايته بل عن وظيفته ويعرض هذا الطلب على وزير العدل فيشير الوزير بحفظه. ولا يستحي النائب العام ولا يخجل ويأتي في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ويقول في ذيل الطلب "عرضنا هذا الطلب على معالي وزير العدل صباح اليوم فأمر معاليه بحفظه وعلى حضرتي عبد الحميد بك لطفي وأحمد موافي الاستمرار في التحقيق".

وكان النائب العام نفسه قد أمر بحظر إذاعة أي شيء عن تحقيق النيابة وأصدر أمره هذا على ذيل البلاغ الذي تلقاه من وزير التموين. هذا في حين أن الصحف كانت قد ظلت أيامًا بل أسابيع ترتع في كرامة المدعي وفي شرفه بما نشرته من أكاذيب التحقيق الإداري. بحيث لا يفهم الحظر الجديد إلا على أنه منع لنشر الحقائق التي قد يتكشف عنها تحقيق النيابة. ولا مصلحة في هذا المنع إلا للذي ضلل الرأي العام بما نشره من نتائج التحقيق الإداري فكان حظه في أن يبقى هذا الضلال وألا يتزحزح.

٣٩- وهنا أدرك محامي المدعي أن شرًا يراد بموكله. وأن تحقيق النيابة سوف لا يكون خيرًا من التحقيق الإداري. وكان لمحامي المدعي رأي فيه عنف وخشونة. لكنه كان من الممكن أن يؤدي إلى كف عضوي النيابة اللذين أجريا التحقيق الإداري عن السير في تحقيق النيابة لكن المدعي – سامحه الله – لم ير ما رآه محاميه وقال له إنه سيواجه التحقيق ولو تولاه راتب باشا نفسه لأنه على حق وحقه أقوى من أن يقهر أو يغلب. وعند هذا اختلف المحامي مع موكله. أما المحامي فقد انصرف على ألاَّ يحضر التحقيق وأما الموكل فقد ذهب ليضع شرفه وكرامته أمانة في يد عضوي النيابة.

وجاءت الأيام مصدقة لما توقعه محامي المدعي. فقد كان العضوان المحترمان مدفوعين بدافع لا شعوري نحو إدانة المدعي حتى لا ينقض صرح هذه الإدانة وهما اللذان أقاماه ووضعا أسسه فحال هذا الدفع دون تحريهما الحق ودون التزامهما حدود النصفة وقامت على ذلك شواهد كثيرة منها:

أولاً – أن المدعي طلب في بداية التحقيق في صفقة الذرة السودانية استبعاد أوراق التحقيق الإداري أو التصريح له بالإطلاع عليها إذا لم تستبعد فإذا بـ... يثبت في محضر التحقيق بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ما يأتي:

"لما كان إطلاع حضرته على أوراق التحقيق الإداري مقدمًا يضر التحقيق من حيث الكشف عن عناصره قبل السير فيه لذلك رأينا أرجاه الإطلاع لحين الفراغ منه".

ويمضي التحقيق حتى يصل إلى نهايته ولا يمكن المدعي من الإطلاع. حتى إذا ما جاء وقت استجوابه بعد أن تم التحقيق تقدم لرئيس النيابة بطلب مكتوب في ١٩٥٠/٥/٢ التمس فيه أن يمكنه من الإطلاع على تقرير وزير التموين وعلى تقارير المحققين الإداريين على اعتبار أن هذه التقارير قد تضمنت خلاصة التحقيق الإداري. وأن المدعي يلزمه أن يحيط علمًا بما جاء

فيها ليستطيع أن يرد عليها فإذا برئيس النيابة الذي عرض عليه هذا الطلب يتوارى وينتحي عن الفصل فيه. ثم يذهب إلى النائب العام ليعود وفي يده الطلب مؤشرًا عليه من النائب العام بالعبارة الآتية:

"بما أن التقرير المشار إليه في الطلب غير مضموم بملف التحقيق الذي تجريه النيابة وهو ليس من عملها ولا شأن لها به فيحفظ هذا الطلب" (نرجو الرجوع إلى محضري جلستي ٢ مايو و ٣ مايو سنة ١٩٥٠ من تحقيق صفقة الذرة صفحة ٣٠٧، ٣٠٨).

ثانيًا – ويسأل محمود زكي بك في صفقة صفيح سمير بشارة فيقول:

"يؤسفني أن أقرر أن موضوع استيراد الصفيح فيما يختص بي ليس إلا إحدى الصور العديدة التي يزخر بها تقرير سعادة.... باشا التي تنطوي على المغالطة والافتراء وتشوبه الحقائق رغبة في المساس بموظف برئ بعد إحالته على المعاش وكانت تلك الرغبة مقصودًا بها تصيد الهفوات وتجسيمها مما دعاه لأن يتدخل في التحقيق الإداري".

وما أن محمود بك زكي قال هذا القول معتزمًا الاستمرار فيه للتدليل على فساد ما عزى إليه من تهم في خصوص استيراد الصفيح وهذا حقه إذا برئيس النيابة يستوقفه ويثبت في محضره:

"ملحوظة – طلبنا من محمود بك زكي أن يتكلم عن موضوع الصفيح إن كانت لديه معلومات عنه وألا يسترسل في الكلام عن تقرير..... باشا لأنه غير مرفق بالأوراق ولا تعلم النيابة عنه شيئًا... ورفض محمود بك زكي أن يتكلم ثم عاد وقال أما وقد منعت عن الكلام أمام حضرتكم في التقرير المقدم من سعادة.... باشا وأنا أرى من مصلحتي الكلام والرد عليه فإني خضوعًا لأمر سعادتكم سأتلكم عن التحقيق وأبين ظروفه".

ثالثًا – أراد محمود بك زكي كان يناقش موضوع الذرة السودانية أن يتناول بلاغ راتب باشا ليثبت أن هذا البلاغ ليس كاذبًا فحسب بل هو إلى ذلك كيدي صرف أريد به تغطية مسئولية إحالة المدعي على المعاش، وفيما كان المدعي يبدأ الكلام في هذا الوجه من وجوه دفاعه إذا برئيس النيابة يمنعه ويرى محمود بك زكي في هذا حجرًا على حريته فيذهب إلى النائب العام ويشكو له هذا الحجر فإذا بالنائب العام يقر هذا الحجر (محضر جلسة تحقيق ١٩٥٠/٥/١١ صحيفة ٣٩٥).

٤٠- هذا قليل من كثير مما شاب تحقيق النيابة واعتوره حتى أخذ القلق يدب في نفس المدعى وحتى أخذ يدرك مقدار المغامرة التي أقدم عليها حين خالف محاميه. وأخذ هذا القلق يتجسم مع الزمن حتى أجاز المدعي لنفسه وهو يشكو للنائب العام تصرفًا خاطئًا كان قد تورط فيه المحقق إذ سمع في صفقة الذرة شاهدًا في غير حضور المدعي فإذا بالمدعي يوجه الحديث إلى النائب العام قائلاً:

"ما كنت أود أن يتخذ حضرة الأستاذ رئيس النيابة المحقق مثل هذا الإجراء الشاذ المنافي لروح العدالة والضار بسلامة التحقيق"..

"إني أخشى أن يكون تقييد حضرته بما كتبه في تقريره الإداري عن هذا الموضوع مع دوام اتصاله بالوزير قد جعله يخلو إلى آرائه الخاطئة واستنتاجاته الجائرة التي دونها عني في ذلك التقرير ونشرتها عنه الصحف فعرف بها وعرفت به. ذلك التقرير الذي رماني فيه بكل كريهة دون أن يسمع كلمة مني.

"أخشى أنه لهذا السبب وجد نفسه منساقًا انسياقًا لا شعوريًا إلى دعم ما ورد بتقريره الإداري فاستدعى هذا الشاهد وسمعه في غيبتي وفي موضوع ليس من اختصاصه التحدث فيه. وهل تفسير هذا الإجراء الشاذ أن يكون حضرة المحقق بعد أن زالت عنه صفة المحقق الإداري وتربع في كرسي القضاء وليس شعار القاضي المحقق بقى في قرارة نفسه وحقيقة أمره ذلك المحقق الإداري الذي يتمنى ولو بجدع الأنف أن يثبت التحقيق القضائي صحة آرائه القديمة الخاطئة".

وفي مذكرة قدمها المدعي للنائب العام في خصوص صفقة الذرة السودانية أيضًا وجد المدعي نفسه مضطرًا لأن يصارح النائب العام بما يأتي:

لقد كانت بين يديه (أي بين يدي ذات المحقق) المستندات الرسمية القاطعة التي كان يجب أن تلفته إلى الحق وأن ترشده إلى الحقيقة لكنه أغضى عنها وتجاهل وجودها. ومن أجل ذلك كنت أعتبره خصمًا شخصيًا لي فلم يكن يجوز أن يجلس مني مجلس القاضي ولم يكن يجوز أن يستمع إليه في أي شأن من شئون التحقيق ولكن لثقتي وتقديري بل وتقديسي لهيئة النيابة العمومية قبلت هذا الوضع الشاذ على مضض. غير أني عملت أن حضرته كان دائم الاتصال بـ..... باشا أثناء التحقيق وبعد التحقيق. وأخشى أن يكون ما أسمعه صحيحًا من أنه لهذا الاختلاط صلة بالتحقيق وبالتصرف فيه وأن يكون لهذا السعي من قبل..... باشا أثره

الضار بي. لذلك أطلب من سعادة النائب العام أن يقرأ مذكراتي بنفسه ليتحقق من صدق ما فيها وليتصرف بعد ذلك بما يراه محققًا للعدالة".

٤١- وكان النائب العام في شغل عن هذه الصيحات التي تفتت القلب وتذيب الفؤاد.... لأن التصرف في تحقيق الجيش كان قد أجهده ونال منه فاعتكف وأخذ يؤدي عمله وهو في منزله ويقينًا أنه لم يقرأ بنفسه، ويقينًا أنه لم ير إلا بعيني زميليه اللذين أجريا التحقيق ولم يسمع إلا بأذنيهما. فلا عجب إذا جاء تصرفه بعد ذلك قذًا في تصرفات النيابة. بل في تصرفات الهيئات المسئولة كلها.

فلأول مرة في تاريخ النيابة يصدر قرار بحفظ فإذا به يثبت التهم المحفوظة ولا ينفيها. وهو إذ يثبتها يوجدها وينشئها لأول مرة. إذ لم يدر التحقيق نفسيه حول إثباتها أو نفيها. ومن باب أولى لم يتناول التحقيق كله سؤال المتهم عنها.

ولأول مرة في تاريخ النيابة يقوم قرار من قراراتها على تجاهل مقصود لحقائق ثابتة في الأوراق. ثم يقوم على تحريف حقائق أخرى وتشويهها أو مسخها. بل ويقوم إلى ذلك على افتراء لا يصدر إلا عن سوء قصد وفساد غاية.

وما أن يوقع النائب العام قراره حتى يبادر إلى إذاعته بنفسه. فتجمع الصحف على نشره ونشر أسبابه في عشرات من الأنهر تحت أضخم العناوين. وذلك مع مخالفة هذا النشاط لتعليمات النيابة نفسها تلك التعليمات التي يمنع تسليم صور من أسباب قرار الحفظ حتى بإذن من القضاء. بناء على أن هذه القرارات ليست لها حجية الأحكام وأسبابها من أعمال النيابة الداخلية التي تخصها وحدها. وبناء على أن نشرها قد يسيء وقد تكون فيه جريمة يعاقب عليها القانون. والنيابة يجب أن تترفع عن ذلك.

ويلاحظ أحد الصحفيين على النيابة أنها لم تنشر قرار الحفظ في قضية الجيش فيسأل النائب العام في ذلك وفي سبب التفرقة بين تصرفها في قضية الجيش وتصرفها في قضية التموين فيكون جواب النائب العام كما نشرته جريدة الجمهور المصري في عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥١ هو الآتي:

"قضية التموين لها ظروفها الخاصة التي قضت بنشر حيثيات قرار الحفظ لكي يطلع الرأي العام على حقيقة الموقف فيها فربما فهم الحفظ على غير حقيقته وكان من المهم أيضًا وضع أسباب مفصلة من الجهة التي باشرت التحقيق حتى يوضع الأمر في نصابه فيما يختص بتصرف الحكومة مع المسئولين".

٤٢- إذن فما نشرت النيابة قرارها الذين يدين المدعي إلا ليثبت للناس أن تصرف الحكومة التي أحالته على المعاش كان تصرفًا سليمًا.

بهذه الحقيقة يقر النائب العام السابق فيقر في الوقت نفسه بأن النيابة لم تكن النيابة العمومية التي يعرفها الناس وإنما كانت أداة مسخرة لغاية هي تغطية الحكومة ودفع مسئوليتها. وهذا هو ما قلناه وما لا نزال نقوله وهو ما يقوله معنا كل منصف.

أنها أعارت رجلين من رجالها لوزارة التموين ليجريا فيها تحقيقًا ليس فيه كفالات التحقيق القانوني ولا ضماناته. وهذه عارية لا يرضاها للنيابة من يعرف قدرها وقدر رجالها وهناك في وزارة التموين تورط رجلاها المعاران فأجريا تحقيقًا تجرد من كل مقومات التحقيق الذي يراد به وجه الحق وفي مقدمة هذه المقومات وعلى رأسها استدعاء المتهم وسؤاله فضلاً عن مواجهته بما هو مأخوذ عليه.

وهناك في وزارة التموين أيضًا تورط هذان الرجلان فشاركا الوزير فيما أعلنه على الناس منبئًا بإدانة المدعي في عديد منا لتهم الجنائية والإدارية الخطيرة التي لم يواجه بها ولم يسأل عنها.

ويعود الأمر إلى النيابة العمومية لتجري تحقيقًا في الجرائم المقول إن التحقيق الإداري قد تكشف عنها، ويبدو لكل ذي عينين أن هذا التحقيق يلزم أن يتولاه غير العضوين اللذين تورطا فيما تورطا فيه، فإذا بالنائب العام يتوارى فلا يواجه هذه الحقيقة. ويترك الكلمة فيها لوزير العدل وهذا الوزير يأمر بأن يجرى التحقيق على يد العضوين المذكورين.

ويجري التحقيق فيحرم المدعي من حقوقه الأولية وفي مقدمتها حقه في الإطلاع فضلاً عن حقه في الكلام، ويأتي يوم الفصل فتتفق النهاية مع البداية، وتتلاقى النتيجة مع المقدمات وإذا بقرار يحفظ في النهاية ويدين في الأسباب، وما أن يوقع القرار حتى ينشر، ولا يكون الباعث على نشره إلا تغطي المسئولية، وعند هذا تقف المأساة، تقف ولا تنتهي لأن لها بقية ستأتيك عندما تقرأ دفاعنا الذي خصصناه لمناقشة كل تهمة من التهم التي أثبتها قرار الحفظ، لترى من

واقع هذا الدفاع كيف أن قرار الحفظ قد تجاهل حقائق كانت تسعى بين يديه كما يسعى النور بين يدي الظلام وكيف أنه شوه حقائق أخرى وحرفها عن وجهها، وكيف أنه افترى واختلق، كما لو كان خصمًا كذوبًا ولم يكن حكمًا منصفًا.

٤٣- على أن لنا كلمة نقولها قبل أن نورد دفاعنا الموضوعي، هي أن العبرة في تعرف حقيقة الباعث الذي حمل الحكومة على فصل المدعي هي بما كان في يدها يوم أن أحالته على المعاش في نوفمبر سنة ١٩٤٩، لا بالذي قد يتكشف عنه البحث بعد هذا التاريخ إذا صح أن البحث قد تكشف عن شيء.

والذي تؤكده أن يد الحكومة كانت خالية من كل سبب يتصل بالصالح العام حين أقصى المدعي عن عمله. فقد كان وزير التموين حديث عهد بالوزارة بل كان حديث عهد بدنيا الحكم. فما كان قد قضى في وزارته إلا أقل من عشرين يومًا، وهي لا تكفي لتلقي الشبهات فضلاً عن تحقيقها، وهو على غير العادة لم يقدم بطلبه عزل المدعي مذكرة مسببه لمجلس الوزراء، ثم هو لم يقف المدعي عن عمله ولا هو أقصاه عنه ولا فكر في محاكمته محاكمة إدارية، وكان له في هذا مندوحة عن الفصل بغير محاكمة، وإن قيل إنها أسرار الدولة أريد لها أن تصان أو أقدار كبار الموظفين أريد لها أن ترتفع عن جو المحاكمات فهذا مردود بأن الحكومة نفسها ما لبثت بعد الفصل حتى سعت إلى تحقيق دقت له الطبول، وسخرت لأنبائه كل سبل الإذاعة والإعلان، هذا ثم أن الحكومة إذا شاءت التحقيق، لم تسلك إليه السبيل القويم الذي يسلكه القابض على الشبهة أو الممسك بالتهمة التي يوردها تحت مسئوليه ثم يطلب تحقيقها، وإنما سلكت سبيلاً آخر معوجًا دالاً بذاته على أنها إذ سعت إلى التحقيق لم تكن تريد حقًا ولا حقيقة وإنما كانت تريد ضلالاً ووهمًا، أو تريد طرادًا وصيدًا، وما كان للحكومة أن + - ٣آ لم تكن يدها خالية من الشبهة فضلاً عن التهمة. وإذا كان ذلك فلا عجب إذا ظلت الحكومة إلى اليوم معقودة اللسان مغلقة الفم، تسال عن سبب الفصل فتجيب وكأنها لا تجيب، ودلالة هذا الصوت المريب المعيب لا تغيب عن فطنة القضاء.

بناء عليه وعلى ما هو وارد في مذكراتنا الملحقة نصمم على الطلبات.

* * *

وصدر الحكم بإجابة هذه الطلبات قبل أن تقوم الثورة بعدة أشهر وأنهار النظام الملكي الذي جمع مصطفى مرعي في مقاومته الأسلحة الثلاثة: الاستجواب في مجلس الشيوخ. والتنديد في مجلة اللواء الجديد. وهذا الحكم من مجلس الدولة. وهي أسلحة ثلاثة لم تجتمع لأحد غيره.

obeikandl.com